

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

الشعب يزلزل الأرض تحت اقدام آل خليفة ولا حل الا بالدستور

قد يكون هناك من تفاجأ بما حدث ويحدث في البحرين هذه الأيام، خصوصاً بعد ما بدأ وكأنه عودة إلى حالة الهدوء النهائية الصنف الماضي، إلا أن أبناء البحرين كانوا يدركون أن الوضع سوف يبقى متوتراً لفترة طويلة من الزمن حتى يتم التوصل إلى حل حقيقي لأسباب الأزمة. وأدرك الرأي العام المحلي والدولي أنه في الوقت الذي سعت فيه المعارضة البحرينية إلى تخفيف الوضع كانت ثمة قوى خفية تعمل لتأزيم الوضع عن طريق إقناع آل خليفة بأن بإمكانهم استعادة السيطرة على الوضع إذا شيدوا قبضتهم باستعمال القوة والعنف لقمع التظاهرات السلمية. وقد راود البعض شيء من الأمل بأن الحكومة ربما انزلت بعد بضعة شهور من التوتر أن الحل يكمن في الحوار ولا يتحقق بالمواجهة مع الشعب، وذلك عندما دخلت مع اصحاب المبادرة في اتفاق عام يقوم بموجبه العلماء بتهنئة الوضع في مقابل بدء الحوار للتوصل إلى طرق لتحقيق المطالب السياسية. ولكن الحكومة سرعان ما أخلت بالتزاماتها وتكررت للاتفاق معتقدة أن بإمكانها إعادة الهدوء إلى الأوضاع مثل ما فعل العلماء. وما تشهده البحرين هذه الأيام دليل على فشل سياسة حكومة البحرين، ومؤشر على أن حل الأزمة يتطلب عملاً جماعياً ولا يتحقق بجهد الحكومة وحدها. وهذا يعني أن الخروج من الأزمة التي تعصف بالبلاد لن تنتهي بقرار حكومي مهما استعملت هذه الحكومة من وسائل قمعية منافية للاعراف والقوانين الدولية. وباعتقال الشيخ عبد الأمير الجبري قبيل رمضان والمحامي أحمد الشملان لاحقاً دخلت البلاد مرحلة جديدة لن تخرج منها بدون تحقيق إصلاح سياسي عام شامت الحكومة أم آبت. وحتى الآن فإن الشعب يقبل بالخروج في حوار مباشر مع الحكومة لمناقشة طرق تحقيق المطالب التي في مقدمتها إعادة العمل بدستور البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة المنفيين. ولكن الحكومة، من جهتها، ما تزال ترفض الدخول في أي حوار مع الشعب، وتظن أن قوات الشعب والأمن والجيش، وأغلبهم من الأجانب، سوف تستطيع حسم الموقف لصالح الحكومة وبدون تقديم أي تنازل من جانبها. وكما شاهد العالم في الأسابيع الأخيرة فإن الحكومة عجزت وستظل عاجزة عن القضاء على الحركة الشعبية التي لن تراجع شعرة واحدة عن مطالبها هذه المرة.

منطق آل خليفة يعتمد الاطروحة القبلية التي تؤمن بأن العائلة الحاكمة تملك الأرض ومن عليها وأن العائلة وحدها هي التي تقرر ما تعطي وما تأخذ، ولا تؤمن بأن العلاقة بينها وبين الناس هي علاقة حكومة وشعب بل علاقة مالك ومملوك، ولا يجوز للمملوك أن يطلب شيئاً من المالك. فما يعطيه المالك هو ما يناسب المملوك فهو اعرف بحاجاته منه، وعليه فليس من حق شعب البحرين أن يطلب بشيء لا يرى آل خليفة ضروريته. ومن هنا فهم يعتبرون أي مطالبة سلمية بحقوق مشروعة تحريضاً ضد الحكومة وتهديداً لأمن الدولة. فإصرار الشيخ الجبري على المطالب برغم حله الدائم على الهدوء اعتبره آل خليفة تحريضاً ضد الحكومة وتهديداً لأمن الدولة. ولأن المحامي أحمد الشملان كثر المطالب وكانت له يد مباشرة في عدد من العرائض الشعبية المطالبة بإعادة العمل بالدستور فقد اعتبرته الحكومة هو الآخر محرراً ضد آل خليفة. هذا المنطق الخليفي لا بد أن يتغير إذا ما أريد لهذه الجزيرة أن تنعم بالآمن والاستقرار. أما استمرار التعامل مع شعب متقدم فكرياً وثقافياً كشعب البحرين بعقلية العصور الوسطى فلن يؤدي إلا إلى المزيد من التوتر والمواجهات. وإذا كان خيار أسقاط حكومة آل خليفة غير مطروح في الوقت الحاضر فإن استمرار تجاهلهم لالتزاماتهم الدستورية وما يترتب على ذلك من تكريس لسياسات القمع والاضطهاد، سوف يجعل ذلك خياراً مطروحاً، ولن يكون هناك اعتراض عليه خصوصاً بعد استفئاد الوسائل السلمية لإقناع العائلة الحاكمة بإعادة العمل بالدستور. وبعد تجربة أكثر من عام من المواجهات فإن شعب البحرين يظن شيئاً فشيئاً على صعيد الاستعداد لتحمل المتاعب وتقديم التضحيات من أجل حماية كرامته وحقوقه. ولقد خسر آل خليفة التعاطف مع قضيتهم حتى من قبل أصدقائهم بعد أن أسقطوا الاتفاق الذي تم بينهم وبين قادة الانتفاضة، وجاء اعتقال الشيخ الجبري وأخوته ليترك المجال أمام أبناء الشعب لاتخاذ ما يرونه مناسباً للمواجهة مع النظام الخليفي الحاكم. ويدرك الدبلوماسيون الأجانب الموجودون في البحرين أن الشيخ الجبري كان قادراً على توجيه الحركة الشعبية بهدوء وبدون ضجة أو

التمتة ص ٨

○ استمرت الحكومة في إجراءاتها القمعية طوال شهر رمضان وبعد العيد. فقامت باعتقال المئات من المواطنين خلال الأسابيع الأخيرة بطريقة عشوائية وأساليب قمعية. وفي عمليات الاعتقال مارست قوات الشعب والأمن ابتغى وسائل الأهراب ضد الشعب. وتحدث الاعتقالات عادة في الساعات الأولى من الصباح حيث تروع العائلات وتنتهك الحرمات، وتكسر البيوت. ونهب آل خليفة إلى أبعد من ذلك فقاموا باستباحة عدد من المناطق مثل جنوسان والسنابس. وقامت قوات الشعب بسلب ممتلكات المواطنين ومصادرة محتويات المنازل والاعتداء بالضرب المبرح للأطفال والنساء والشيوخ. وهذه الأساليب هي التي دفعت شعب البحرين إلى الإصرار على مطالبته بعودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاماً وعدم التنازل عن هذا الطلب مهما كانت التضحيات.

○ كان لتصريحات ولي العهد الكويتي، الشيخ سعد العبد الله في مؤتمره الصحافي الشهر الماضي أثر طيب في نفوس شعب البحرين، حيث ذكر أنه حدث حكومة البحرين العام الماضي على التحاور مع الشعب للوصول إلى صيغة تنقذ البلاد من محتنتها. وقال أن الكويت تدعم أية صيغة تتمتع عن هذا الحوار مؤكداً أنه لن يكون هناك منتصر في هذه الأزمة. وما تزال حكومة البحرين ترفض الحوار وتصر على أن يحسم المرتزقة الأجانب المعركة لصالحهم.

○ فيما تستمر الاستعدادات الحكومية لاتعقاد مؤتمر العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودول الخليج هذا الشهر يسود البلاد حالة من الوجود حيث يسود الشعور بأن الحكومة سوف تقوم بحملة قمعية شديدة ضد الشعب لمنع التظاهر خلال فترة انعقاد المؤتمر. كما يسود الاعتقاد بأن هنديسون يخطط لعمل أرمهي محسود خلال تلك الفترة لكسب بعض التأييد لسياساته ضد شعب البحرين بعد أن أصبح في نظر العالم رمزاً للقمع والممارسات اللاإنسانية. وتحذر المعارضة العالم من خطط هنديسون الأرمهي التي ستطال الآخرين بعد أن فجعت نساء البحرين بأطفالها وشبابها على مدى الثلاثين عاماً الماضية. ويشعر هنديسون بالانزعاج الكبير من الحملة الدولية ضده ويخطط للانتقام من المعارضة ورموزها بعد أن نجحت في إبراز دوره المشين في محاولاته تصفية حركة التحرير في كينيا وروبيسيا.

○ كان اعتقال المحامي أحمد الشملان منعطفاً مهماً في الحركة الشعبية لعدة أسباب منها أنه لا تنطبق عليه الأوصاف التي تطلقها الحكومة على حركة المعارضة سواء على مستوى الانتماء للمذهب أم التوجه الفكري. كما أن المبررات التي قدمتها وزارة الداخلية لاعتقاله بأنه حرض على العنف وشارك في التخطيط له والحث عليه كانت من التفاهة بمكان بحيث أدرك العالم عدم صدقية ادعائها ضد الآخرين. وهناك تعاطف شعبي ودولي كبير مع الشملان. فقد أصدرت عدة منظمات دولية بيانات تطالب حكومة البحرين بإطلاق سراحه مثل منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للكتاب PEN والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة ميومن رايتس ووج الأمريكية وغيرها. وقام المحامون البحرينيون بتشكيل لجنة قانونية لمتابعة قضيتهم وطلب الاجتماع به في السجن. ولم يسمح لأحد حتى الآن بزيارة أي من المعتقلين.

○ تفاجأ العالم بالاستجابة الشعبية لعدم الاحتفاء بيوم العيد من قبل شعب البحرين. ففي ذلك اليوم، أعلن الشعب الحداد والتشيع بالسواد وقام بزيارة قبور الشهداء، ولم يظهر أي فرحة أو بهجة بالعيد، واقتصرت على أداء الصلاة فقط. وظهر الموقف على حقيقته. فمن جهة يقف آل خليفة ومعهم المرتزقة والعلماء الأجانب، وعلى الجانب الآخر يقف الشعب الرافض للارهاب الخليفي رافعا صوته ضد الاستبداد وحكم جهاز الأمن وسياسات إيان هنديسون. لقد كان بحق استفئاداً شعبياً شاملاً ضد آل سياسات القمع الخليفي.

○ حدثت عدة تفجيرات صوتية أدى بعضها إلى بعض الأضرار. ففي فندق الدبلوماسيات أدى انفجار عبوة صغيرة إلى بعض الأضرار في بهو الفندق. وحرقت سيارة رئيس تحرير جريدة «الأيام». وشب حريق في سيارة بمدينة عيسى. ويعتقد أن الحكومة بدأ في هذه الأعمال بشكل مباشر، حيث لم يعلن أحد مسؤوليته عنها وحدث أغلبها في مناطق محاطة بعناصر الأمن. وألقيت زجاجة مولوتوف على إحدى سيارات الشرطة في منطقة السنابس أدت إلى احتراقها وإصابة اثنين من الشرطة بجروح. وهناك خشية من تطور الأوضاع الأمنية بشكل خطير يؤدي إلى دورة من العنف لا تنتهي. وقد حذرت المعارضة لجر من هذا المنحى الذي تخطط الحكومة لجر الناس إليه بسياساتها القمعية. وإذا بلغ الأمر إلى مرحلة المواجهة العسكرية فسوف يتعسر حينئذ الوصول إلى حلول سلمية.

وعادت الانتفاضة الشعبية أقوى ما تكون

واستعدت الحكومة لمواجهة ذلك بمحاولة منع من تبقى من العلماء المسنين من أداء صلاة العيد ولكن بدون جدوى. فقامت بنشر قواتها في كل مكان، وكشفت اعتداءاتها على مناطق البحرين المعروفة بسخونتها وذلك بنشر القوات ومحاصرتها تماماً. وأقامت نقاط تفتيش كثيرة، وأنزالت إلى الشوارع عناصر الوحدات الخاصة التابعة للجيش، وقامت بحملة اعتقالات عشوائية في الليالي التي سبقت العيد على أمل أن تؤدي تلك الاعتقالات الاستباقية إلى ردع المواطنين عن تنفيذ تهديداتهم بالعودة إلى الانتفاضة بما في ذلك التظاهر في الشوارع والكتابة على الحيطان ومواجهة قوات الشغب، وكان شعار الشعب «لا عيد والجمري وأخوته في السجون». وأصررت المعارضة على تحدي قرارات السلطة الأمنية وعبأت إمكاناتها ليوم العيد. وكان أول ما حدث أن امتنع الشعب عن الذهاب إلى السوق حتى كسدت تماماً. وفي صباح يوم العيد قام المواطنون بأداء صلاة العيد في المساجد والمنازل، ولكنهم تبادلوا التعازي ولبسوا السوداء. وقام الآلاف بالتجمع في المقابر لقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء، وقضوا بقية يومهم في زيارة عائلات الشهداء. ولم يكن هناك أي مظهر للعيد. واعتدت قوات الشغب على المقابر ومن فيها في ذلك اليوم وكانت هناك حملات كره وفر بينها وبين المواطنين، واعتبر المواطنون ذلك العدوان هدية الأمير إلى الشعب يوم العيد. واعتقل المئات من المواطنين ذلك اليوم بدون أي مبرر حيث كان كل ما يقوم به الناس هو المعارضة السلبية وليس أي شيء آخر.

وتطورت الأمور يوم العيد. فكانت اعتداءات قوات الشغب على الشعب سواء بقمع التجمعين في المقابر أم بالاعتقالات الجماعية ليلة العيد وفي الصباح أيضاً من أهم أسباب التوتر الجديد واشتعال المواجهات بدون حدود. فخرجت المسيرات في عدد من المناطق، وبدأ المواطنون في تغيير أسطوانات الغاز إعلاناً عن العودة القوية للانتفاضة كما كانت في أيامها الأولى. وبدأت قوات الشغب اعتداءاتها على المتظاهرين في كل أنحاء البلاد، حيث امتدت التظاهرات والمسيرات من النير شرقاً حتى الدراز وبني جمرة غرباً ومن السنابس شمالاً حتى ستررة وكركزان جنوباً، ولم تبق منطقة إلا وخرجت في موقف شعبي أفضل خطط الحكومة وافقدها مصداقيتها بشكل كامل. وأدرك العالم أن اعتقال الشيخ الجبري والمصامي أحمد الشملان وبقية الأبطال لم يقض على الحركة الشعبية بل زادها اشتعالاً وحماساً. وشهدت الأيام التي تلت العيد استمراراً للمواجهات في كل مكان. وسمع نوي انفجارات أسطوانات الغاز في كل البحرين، وفرضت الحكومة حظر التجول في مناطق السنابس والديهي والبرهامة. وكانت قد فرضت مثل ذلك في منطقة كركزان التي تعرضت لاعتداءات بدون حدود في الأيام التي سبقت العيد. وتحملت منطقة جنوسان جانباً كبيراً من الاعتداءات الحكومية واعتقل منها وحدها أكثر من خمسين شخصاً وهي قرية صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ألف نسمة. وجاءت أخيراً عملية حرق سيارة رئيس تحرير جريدة «الأيام» الذي شن حملات إعلامية غير محدودة على المواطنين وعلى قادة الانتفاضة والشخصيات الوطنية بدون خجل. وما تزال المواجهات والاضطرابات تعصف بالبلاد وتنتشر بتحولها إلى حالة من المقاومة المسلحة ضد قوات الشغب الأجنبية في البلاد. وقد لاذ الكثيرون من اصداق آل خليفة بالصمت، ولم يقدموا نصائحهم لهذا النظام للتداهي بتغيير سياساته تجاه شعبه وإعادة العمل بمستور البلاد وإطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين. والوضع مرشح للتصاعد بشكل عنيف تنفع البلاد ثمه، وسوف يكون آل خليفة أول الخاسرين فيه.

إلى الأبد. واستمر التلويح الحكومي باستعمال القوة غير المحدودة في محاولة يائسة لاضعاف الإرادة الشعبية. وبدأ للمرة الأولى أن الحكومة ربما استعادت زمام المبادرة على أكثر من صعيد. فقد رتبت علاقاتها مع بعض دور الإعلام وبالتالي حصنت نفسها إلى حد ما ضد الحملة الإعلامية التي تعرضت لها منذ بدء الانتفاضة، ودعت المراسلين والصحافيين من كثير من البلدان على أمل أن يقوم هؤلاء بخدمتها في ما بعد. وحصلت على استشارات عديدة حول طريقة التعاطي مع مستجدات الساحة أهمها التزام سياسة «الانفتاح» الإعلامي التي تقوم بموجيها بالاعلان عما يحدث من مستجدات على الصعيد الأمني حال حدوثه وعدم ترك المجال للمعارضة التي كانت المصدر الأساسي للمعلومات في المرحلة الأولى من الانتفاضة.

ومع مرور أيام شهر رمضان المبارك بدون أن تكون هناك ردة فعل شعبية قوية، اعتقدت الحكومة أنها قد سيطرت على الوضع تماماً وإن سياساتها الجديدة بدأت تؤتي ثمارها وتقلل خسائر الحكومة. وشعرت المعارضة أنها محاصرة وإن عليها التفكير بأساليب جديدة لفك ذلك الحصار. إلا أن الضغط الحكومي على عمل المعارضة السلمية كان دافعاً للبعض للتفكير الجدي في أساليب جديدة للتعاطي مع الوضع الجديد خصوصاً وإن قادة الانتفاضة أصبحوا معتقلين جميعهم.

ثم جاء انفجار فنق الدبلوماسية ليكون مرحلة انعطاف أخرى حيث أفقدت الحكومة السيطرة على الوضع وبغض العديد من الحكومات لتوجيه اللوم إليها باعتبارها السبب المباشر لتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد. وتأكد للعالم أن اعتقال الشيخ الجبري وبعده المصامي أحمد الشملان لا يمثل حلاً بل تصعيداً للضرورة. فلم يبق هناك من يسيطر على الشارع الذي أصبح يشعر أنه في مواجهة شاملة مع آل خليفة. وازداد الوضع تازماً خلال شهر رمضان المبارك بعد أن بدأت الحكومة تتحدى مشاعر الناس، فتعدي على المنازل بشكل يومي وتمارس التخريب والتكسير بدون حدود، وتعتقل الشباب بدون سبب، وتعدي على المساجد بشكل منظم فتضرب المصلين وتستفز مشاعرهم بأساليب وحشية متناهية وتصادر ممتلكات المساجد بدون أي رادع. وتكررت هذه الحالة في كل مناطق البحرين. وكلما ظهر أمام جديد للمساجد الكبيرة المعروفة بأمر هندرسون باعتقاله حتى غصت المعتقلات بعلماء الدين وأئمة المساجد والخطباء. وكان استفزاز الحكومة واضحاً للجميع، واعتقدت سلطات الأمن أنها سيطرت على الوضع تماماً. وبدأ ذلك واضحاً من تصريحات وزارة الداخلية التي أعلنت بعد اعتقال الشيخ الجبري وأخوته أنها نجحت في تفكيك ما أسمته «التنظيم التخريبي» ورد ادعاءاتها الإعلام السعودي والكويتي وبدأ وكأنها سيطرت على الوضع تماماً. غير أن المعارضة كانت تخطط لمواجهة سياسات الحكومة بأساليب هادئة ويعيدة المدى. وكان الشعب ينتظر أن تستنفذ الحكومة ما لديها من خطط قبل أن يسك بزمام المبادرة مرة أخرى. في الأسبوعين الأولين من شهر رمضان المبارك، كان الانطباع العام الذي كان اعلام السلطة يريد نقله للعالم أن الحكومة سيطرت على الموقف تماماً وأنه لم يعد هناك ما يعكر الهدوء والاستقرار. وأن اعتقال الشيخ الجبري والمصامي الشملان قد وضع نهاية للتوتر.

في الأسبوع الأخير من شهر رمضان، بدأ الشعب يسك بزمام المبادرة ويعلم عن عزمة على العودة للانتفاضة بعد العيد. ووجهت المعارضة إلى الشعب خطابات تدعوه فيها إلى عدم الاحتفاء بيوم العيد، والاقتصار على أداء صلاة العيد وزيارة المقابر لقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء وزيارة عوائل الشهداء.

تفاعلت التطورات الشهر الماضي لتؤدي بالأمور إلى ما آلت إليه الآن من توتر غير مسبوق في البلاد في العصر الحديث. وإذا كانت الحكومة تهدف من اعتقال الشيخ عبد الأمير الجبري وآلاف المعتقلين معه لإغلاق ملف الانتفاضة والحركة الشعبية فإنها قد فشلت تماماً. فالوضع في الوقت الحاضر خطير جداً حيث دشنت السلطة أعمال العنف ضد شعب البحرين متصورة أن ذلك سوف يفت في عضد المواطنين ويدخل الرعب في قلوبهم. غير أن ذلك لم يتحقق.

كان الوضع مرشحاً للتصاعد منذ أن قرر آل خليفة الإخلال بالتزاماتهم حسب الاتفاق الذي تم بينهم وبين قادة الانتفاضة في الصيف الماضي. وانتظر المواطنون حتى السادس عشر من ديسمبر الماضي لفحص حقيقة نوايا الحكومة. في هذه الأثناء كان هناك أمل بأن يساهم تكرار المطالب بصورة هادئة على لسان الشيخ الجبري وبقية القادة إلى اقناع القيادة السياسية بعدم جدوى التنكر للمطالب الشعبية. ولكن الأمير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، خيب آمال الجميع بتجاهله للمطالب في خطابه السنوي، بل وتحدى مشاعر الشعب حين استعمل لغة تهديد باستعمال القوة ضد المواطنين المطالبين بعودة العمل بالدستور. ويمكن اعتبار خطاب الأمير نقطة انعطاف في المواجهة بين الحكومة والشعب. فقد أدرك الجميع أن الأمير قرر الاستمرار في نهج الخاطيء الذي دفعه قبل عشرين عاماً إلى تحدي مشاعر الشعب وتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني. ومنذ ذلك اليوم كثف قادة الانتفاضة حديثهم السياسي المطالب بإعادة العمل بالدستور وبقية المطالب مع تأكيدهم على النهج السلمي في سبيل تحقيق ذلك. وسعت الحكومة لمنعهم من الاستمرار في طرح المطالب مستعملة في ذلك أبشع وسائل القمع والإبتراز والتهديد. وطلبت منهم عدم طرح المطالب في المساجد وعدم ارتياد المساجد خارج مناطق سكناهم. كما طلبت منهم التوقيع على إفادة بأن الحكومة هي التي هدأت الأوضاع في الصيف وليس هم. ولما رفضوا التوقيع على ذلك بادرت الحكومة لاعتقالهم جميعاً، ابتداء بالاستاذ عبد الوهاب حسين. في تلك الأثناء (النصف الأول من شهر يناير الماضي) كان الجو قد بدأ يتكهرب شيئاً فشيئاً، حيث شعر الناس أن الحكومة تسعى للقضاء على الحركة بأسلوب عسكري.

في ليلة رأس السنة الميلادية حدث انفجار صوتي في مجمع يتيم التجاري بالعاصمة، المنامة، أحدث ارتباكاً في السوق ولكن لم يؤد إلى إصابة أحد. وكان ذلك بداية لمرحلة جديدة دخل العنف فيها الساحة البحرينية. وفي ١٧ يناير حدث انفجار صغير في دورة مياه بفندق الميريديان فيما كان مؤتمر دولي حول الطاقة يعقد فيه. وكان لذلك الانفجار اصداء واسعة حيث توجهت الأنظار مجدداً إلى الوضع في البحرين بشكل لم تكن الحكومة ترغب فيه. وبعد ثلاثة أيام فقط اعتقلت السلطات الشيخ عبد الأمير الجبري وبقية أعضاء المبادرة التي أدت إلى الاتفاق مع الحكومة في الصيف الماضي. وأطلقت الحكومة تهديدات خطيرة باستعدادها لفرض الأحكام العرفية وإنزال الجيش إلى الشوارع في حال استمرار التوتر والتظاهرات. واستمرت في الاعتقالات العشوائية حتى بلغت في الأسبوع الأخير من يناير حوالي ٢٠٠٠ معتقل من بينهم أكثر من ٢٥٠ من علماء الدين وعدد آخر من المثقفين والنشطين. وتزامن ذلك مع حلول شهر رمضان المبارك، وهو شهر يتسم عادة بالهدوء وعدم ممارسة العمل السياسي. إلا أن الحكومة اعتبرت عدم وجود ردة فعل في البداية مؤشراً على ضعف القدرة الشعبية على مواجهة قمعها، فأمعنت في الاستهانة بالمواطنين وكشفت اعتقالاتها وأماناتها للناس. واعتدت على لنزال وضربت المواطنين واعتقلت الأطفال وكأنها تحاول حسم الموقف

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٦

٣٠ يناير

● أصدرت منظمة العفو الدولية يوم أمس بياناً حول الاوضاع في البحرين بعنوان: «البحرين منظمة العفو الدولية تطالب بالافراج الفوري عن سجناء الرأي في اثر الاعتقالات الجماعية». وجاء البيان الذي صدر في صفتحتين «ان المنظمة طلبت الاسبوع الماضي من حكومة البحرين الافراج عن اي مواطن اعتقل بسبب مشاركته السلمية في المظاهرات». وقالت المنظمة: «انه مدعاة للقلق اعتقال هؤلاء المتظاهرين لجرد تعبيرهم عن رأيهم السياسي». وذكر البيان ان المنظمة بعثت رسالة الى حكومة البحرين في ٢٢ يناير، طالبت فيها بضمانات بمعاملة كل المعتقلين بانسانية والسماح لهم بالاتصال بعوائلهم ومحاميهم والعناية الطبية اذا كان ذلك ضروريا. وطلبت المنظمة كذلك معلومات حول المعتقلين السياسيين، ومنها التهم الموجهة الى المتهمين بمخالفات ذات طابع اجرامي مع ضمانات بانهم سيحصلون على محاكمات سريعة وعادلة طبقا للمستويات الدولية.

● وجاء في البيان ما يلي: «فجأت الاعتقالات الجماعية بعد مواجهات حدثت في بداية الشهر في مناطق كثيرة ومن ضمنها بني جمره، ستره، جدحفص، السنابس، حيث كان المتظاهرون يحتجون على قيام قوات الامن باغلاق المساجد التي دعا فيها علماء الدين الشعبية الحكومة الى اعادة الحقوق الديمقراطية. وفي بعض الحالات، احتجز بعض افراد الاسر وهائن كوسيلة لاجبار الملوطين على تسليم أنفسهم». وذكر البيان انه في ٢٨ يناير ذكرت الحكومة انها اعتقلت ١٨٠ شخصا لهم علاقة بالاضطرابات التي حدثت، الا ان المعارضة والمحاميين قالوا ان عدد المعتقلين يصل الى ٢٠٠٠ شخص اخذ اغلبهم من بيوتهم في اقتحامات ليلية او من نقاط التفتيش في الشوارع. ويعتقد انهم جميعا لا يسمح لهم بالاتصال بأحد.

● ومن بين المعتقلين ثمانية من علماء الدين الذين تقول الحكومة انها سوف تحاكمهم بتهمة «التحريض على العنف وتنظيمه». والثمانية الذين كانوا قد اعتقلوا في وقت سابق من الاضطرابات العام الماضي وافرج عنهم في سبتمبر ١٩٩٥ هم الشيخ عبد الامير الجعري والشيخ حسين الديهي والشيخ علي بن احمد الجدحفصي والشيخ علي عاشور والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم عدنان العلوي وحسن المشيمع. وفي ٢٢ يناير اعتقل صلاح عبد الله الخواجة بعد اسبوع من الافراج عنه بعد ان قضى سبع سنوات في السجن لمعارضته السياسية.

● وقد كتبت المنظمة رسالة الى حكومة البحرين تطلب فيها السماح لها بالقيام بزيارة الى البحرين لنقصي الحقائق والالتقاء بمسؤولي الحكومة. ولم تستلم ردا ايجابيا حتى الآن.

● وقد عرضت منظمة العفو الدولية ادعاءي قلقها وتوصياتها في تقرير صدر في سبتمبر ١٩٩٥ بعنوان: البحرين: أزمة حقوق الانسان، غلى فترة ديسمبر ١٩٩٤ الى ابريل ١٩٩٥.

● وفي رسالة الى اللورد ايفوري قال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيريمي هانتلي ما نصح: «اننا مستمرون في تشجيعنا السلطات البحرينية نحو المصالحة والحوار مع شعبها». وقد صدرت دعوات كثيرة الى حكومة البحرين لبدء حوار مع المعارضة، الا انها ترفض ذلك وتصر على الحل العسكري.

● هذا في الوقت الذي استمر فيه التوتر في أرجاء البلاد على مدى الايام الماضية. وفي الليلة قبل الماضية خرجت مسيرة كبيرة في منطقة كرككان تطالب بعوادة الدستور واطلاق السجناء السياسيين. وكانت قوات الشغب قد اعتدت على مساجد تلك المنطقة ومزقت نسخ القرآن التي فيها وصارت محتوياتها. وفي الليلة الماضية اعتدت قوات الشغب على تلك المنطقة وكسروا ثلاث سيارات واقعة على الشوارع وضربوا المارة صغارا وشيوخا. وانزلت قوات من الجيش قامت باطلاق الذخيرة الحية على الارض وعلن حظر التجول بعد الساعة العاشرة. واقتحموا ناديا هناك واعتادوا على المواطنين الذين كانوا فيه. وقد استدعى جهاز الامن عائلة الحداد التي تشرف على مسجد القفل وطلب منها اغلاق المسجد مع حلول الساعة التاسعة والنصف ليلا.

● وسمع الليلة الماضية صوت انفجار اسطوانة غاز في منطقة الدراز. ويستعمل المتظاهرون هذا الأسلوب لمنع قوات الشغب من اقتحام المنطقة والاعتداء على الحرمات. هذا في الوقت الذي كانت فيه طائرات الهليكوبتر تحلق في اجواء البلاد لارهاب المواطنين.

١ فبراير

● استمرت المواجهات بين المواطنين الذين يطالبون بالدستور وقوات القمع التي ترفض منطق القانون. وفي الليلة الماضية سمع دوي اربعة انفجارات في منطقة الدراز يرجع انها لاسطوانات غاز، بينما حدثت مناوشات بين دعاة الدستور وقوات القمع في مناطق عديدة مثل كرككان والدير وغيرها. ويمنع المواطنون من الخروج في منطقة كرككان بعد الساعة التاسعة مساء. والا اطلقت عليهم قوات الجيش المنتشرة في الشوارع النيران. وقد فشلت الحكومة في اعادة الهدوء الى البلاد، برغم الامكانات الاعلامية والعسكرية الهائلة التي وفرتها لها السعودية. وهناك تملل عام واشمئزاز من سياسات الحكومة على كل المستويات في البلاد. وقد سعت الحكومة في الآونة الاخيرة لنشر بيانات في صحافتها تؤيد سياساتها الارهابية باسماء النوادي وبعض الجمعيات بدون موافقة ادارات تلك المؤسسات، وهي، بذلك، تكرر ما فعلته العام الماضي في شهر رمضان ايضا.

● الى ذلك استمرت الحملات الارهابية ضد المواطنين بدون توقف. فقد وجه ائذار الى والد الشاب فخرى عبد الله، من منطقة الفامة بان زوجته سوف تعتقل اذا لم يسلم ابنه نفسه الى قوات الامن. واعتدت قوات الشغب منزل العائلة وكسرت محتوياته بشكل كامل يوحى بهمجية المعتدين. واقتحمت قوات الشغب منزلين آخرين في النامة يوم امس، احدهما منزل فؤاد الطواجي الذي يعيش في منزل آخر في منطقة ستره. والاخر لعبد الحسين السماك.

● وقد اعتقل الليلة الماضية الاستاذ عبد الجليل الذي كان يصلي بدلا عن الشيخ حسن سلطان الذي اعتقل الشهر الماضي. كما اقبل المدير المساعد لدرسة الجابرية يوم امس ايضا. ومنع الشيخ حسن المالكي من امامة الصلاة بعد ان اخلي سبيله قبل يومين. وشملت الاعتقالات الليلة الماضية كلا من الحسين (النامة)، الشيخ علي سليم (توبلي)، وابيع من عائلة آل شهاب بمنطقة الدراز وعدد آخر من السفاس. ويتردد ان امرأة من عائلة الرضي بالنامة قد اعتقلت قبل يومين. ووجهت الحكومة تهديدا الى الشيخ عبد الحسين السعري الذي منعت من الحديث بعد الصلاة.

● ومن جهة اخرى علم من مصادر مطلعة ان عبد الله بشاره، الامين العام السابق لمجلس التعاون، فشل في مهمته في العاصمة البريطانية. وكان بشاره الذي يقوم بجملته شعراء ضد شعب البحرين في العواصم الأوروبية قد اتصل بعدد من السياسيين والاعلاميين في محاولة لكسب موقفهم لتأييد سياسات الارهاب الخليفية، الا انه لم يحقق شيئا في هذا المجال، حيث انضغ اغلب من اتصل بهم انه لا يعرف حقيقة ما يجري في البلاد وانه تطرح للدفاع عن اشد الانظمة الخليجية قمعا واكثرها عداء لكل ما هو دستوري وقانوني. ووجه بشاره دعوة لبعض من النقاد لزيارة البحرين على نفقة الخاصة للاطلاع على الوضع هناك. واعتبرت المعارضة البحرينية ما يقوم به بشاره

تدخل سافرا في شؤون البحرين واعتبرته داعما لسياسة الارهاب التي يمارسها آل خليفة ضد شعب البحرين.

● هذا في الوقت الذي ارتفعت الاصوات المنددة بما تقوم به حكومة البحرين. فقد اصدرت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان التي تتخذ من باريس مقرا لها بيانا حول الوضع في البحرين اعربت فيه عن «عميق قلقها لتدمير اوضاع حقوق الانسان في البحرين». وجاء في البيان: «بعد الامل باحتمال التوصل الى حل يؤدي الى اعادة الحياة للدستور اخفارت قوى الامن حوار القمع من جديد كلفة وحيدة تتقنها في تعاملها مع التعبيرات السلمية المختلفة في المجتمع». وانتهى البيان المهم بقوله: «اننا نطلب من السلطات البحرانية وضع حد لخيار الحل القمعي للحركة الدستورية وفتح الباب لحوار حقيقي يقوم على مبدأ الافراج عن كافة معتقلي الرأي وعودة جميع المبعدين الى بلدهم ووضع الدستور موضع التطبيق باعتباره ناظم العلاقة بين الحكومة والمجتمع». ويحث السيد سالم عزام، الامين العام للمجلس الاسلامي في لندن رسالة الى امير البحرين جاء فيها: «حرصا على استقرار الاوضاع في البحرين وحققا لدعاء المسلمين في شهر رمضان المبارك يناشد المجلس الاسلامي سموكم بالاستجابة للمطالب الشعبية وعودة دستور سنة ١٩٧٢».

٥ فبراير

● اصدرت لجنة العريضة الشعبية في ٢ فبراير ١٩٩٦ بيانا عاما حول الوضع في البحرين وطلبت فيه باعادة العمل بدستور البلاد وعودة المجلس الوطني. وجاء في البيان: «ان لجنة العريضة الشعبية ان تدين العنف والتجاوزات الامنية لتستصرخ الضمائر الحية في العالم اجمع لتوقف مسلسل الارهاب التصعيدي الذي هدف الاساسي منع المطالبة بعودة العمل بالدستور البحريني ومنع عودة المجلس الوطني وتطالب جميع الشرفاء في العالم بالسعي لاقناع القيادات السياسية في البلاد بفتح ابواب الحوار المخلقة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتجنبتي البلاد اي كوارث محتملة». وطلب كذلك بالغاء اجراءات منع المواطنين من العودة الى وطنهم.

● وعلى صعيد آخر منعت وزارة الداخلية ندوة مشتركة كان نادي العريضة يزمع عقدها مساء غد (الثلاثاء). وكان مقرا ان يشارك كل من الدكتور عبد اللطيف المحمود والحامي احمد الشمالي والدكتور علي العريبي في حوار حول «الشورى والديمقراطية» بالنادي المذكور والمعروف بنشاطاته الثقافية منذ قراية ستين عاما. وقد اعلن عن الندوة سلفا الا ان القسم الخاص بوزارة الداخلية اتصل بادارة النادي وامرهم بالفناء الندوة مدعيا ان عقد الندوة يهدد امن الدولة ويخل بالامن والاستقرار في البلاد.

● وفي اطار سياسة تكيم الاتقاء هذه قام سفير البحرين في الكويت بتقديم شكوى ضد صحيفة «الطليعة» الكويتية بسبب ما تنشره من اخبار حول البحرين تنقل وجهات نظر المعارضة. وقد سعت حكومة البحرين لاحكام السيطرة على انتشار الاخبار التي لا تصدر عنها، وتمارس ضغوطا مكثفة لمنع تسرب الاخبار. وفي ٤ ابريل الماضي اصدرت وزارة الاعلام قرارا بمنع اي مواطن من التحدث مع وسائل الاعلام الاجنبية حول ما يجري في البحرين. واحتجت لدى وكالات الانباء على نشر اخبار المعارضة مدعيا ان ذلك تدخل في الشؤون الداخلية. وقام مسؤولوها بزيارة العواصم الأوروبية لمطالبة وكالات الانباء فيها بعدم نشر اي خبر لا يصدر عن رارة الاعلام البحرينية. وقام عبد الله بشاره، الامين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي بزيارة لندن الاسبوع الماضي واتصل ببعض المؤسسات الاعلامية المهمة طالبا منها عدم نشر الاخبار التي تصدر عن المعارضة.

● وتسمى الحكومة من وراء ذلك للتشويش على الرأي العام بعد ان فشلت خطتها الاخيرة في اقتناع احد بشرعية اعتقال الشيخ الجعري ورفاقه، وهم الذين دعوا في خطبهم باستمرار الى الهدوء واتباع الخطوات السلمية للتعبير عن المطالب. وبسبب شعورها بالاخفاق فقد استدعت الاسبوع الماضي كلا من حسن رضي وعبد الشهيد خلف وهما محاميان بحرينيان مرموقان ووجهت لهما انذارا شديد اللجة بعدم القيام بأي تحرك لصالح المعتقلين سواء باعداد عريضة او ترافع عن احد منهم او اعداد عريضة شعبية ضد سياسات الحكومة. كما اصيحت المدارس وجامعة البحرين تحت الحكم العسكري. وتطالب وزارة التربية والتعليم التي يرأسها احد العسكريين، هو عبد العزيز الفاضل، ادارات المدارس برسائل تقرير مفصل عن اية حالة في المدارس الى الوزارة. كل ذلك لمنع اي صوت ضد سياساتها القمعية. وتسعى وزارة التربية لتغيير الحالة الديموغرافية بشكل يقلل من احتمالات خروج مسيرات منظمة ضد الوضع القائم. وقامت بنقل مجموعات طلابية عديدة من مدارس الخليج ومدينة حمد والتعيم وجدحفص وغيرها الى مدارس اخرى لكي لا يكون للطلاب متسع من الوقت لترتيب المسيرات والتظاهرات.

● الى ذلك استمرت المواجهات بدون توقف واصبح الوضع يزداد توترا يوما بعد آخر. وقد استباحت قوات الجيش منطقتي كرككان والمالكية ومنعت التجول فيها بعد الساعة التاسعة مساء، بعد ان اعتدت على المساجد ومحتوياتها وصارت التكرير منها. كما اقامت حواجز لتفتيش السيارات في كل من مدينة حمد وشارع المعارض وجد الحاج وذلك بهدف ارباب المواطنين. اما السيارات فهي معرضة للتفتيش بدون سابق انذار. وحصلت مواجهات عديدة في الايام القليلة الماضية وسمع دوي انفجارات مساء الجمعة الماضية في عدد من المناطق مثل الدراز. وعلى صعيد السجناء فقد تواترت الانباء عن نقل كل من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع وكذلك الشيخ عبد الامير الجعري الى المستشفى الدولي بعد ان سادت حالتهم بسبب الاضراب عن الطعام. وهناك محاولات لاطعامهم بالقوة بعد ان رفضوا الاكل والشرب. ونقل الشيخ علي سليم الى سجن «الحد» لاسباب غير معروفة.

٧ فبراير

● استدعت وزارة الداخلية صباح اليوم المحامي المعروف احمد عيسى الشمالي لاسباب غير معروفة. ولم يعد الى منزله حتى كتابة هذه السطور. وكان الشمالي الذي قضى عشرة اعوام في السجن في السبعينيات والثمانينات، قد وقع مع آخرين على رسالة الى الاخوة الكويتيين الذين ناشدوا امير البحرين لاعادة العمل بدستور البلاد. وهو احد اعضاء «لجنة العريضة الشعبية» التي تطلب الامير باعادة العمل بالدستور والتي وقع عليها ٢٥ الف مواطن. وقد اصدرت اللجنة هذا الاسبوع بيانا قويا حول التطورات الاخيرة في البحرين واصرت على ان عودة العمل بالدستور هو المخرج الوحيد من الازمة التي تعصف بالبلاد. ولم يعرف بعد ما اذا كان اعضاء لجنة العريضة الآخرين قد تم استدعاؤهم كذلك. كما يأتي الاستدعاء في اثر الغاء وزارة الداخلية ندوة حول «الديمقراطية والشورى» كان زمعا عقدها الليلة الماضية بنادي العريضة بمشاركة كل من احمد الشمالي والدكتور عبد اللطيف المحمود والدكتور علي العريبي.

● من جهة اخرى اجابت الحكومة البريطانية على عدد من الاسئلة التي وجهها اليها اللورد

المحامي احمد الشعلان احمد منصور علي احمد الذي يعمل مديرا باحدى الشركات الخاصة. وجاء في البيان ان المنظمة تخشى من تعرض الرجلين للتعذيب منذ ان اعتقلا واحتجزا في زنزانات انفرادية. وقالت ان لديها معلومات تفيد بان احمد منصور محتجز في القلعة بينما لا تعرف مكان احتجاز احمد الشعلان. وعبرت عن قلقها من اعتقالهما بسبب نشاطاتهما السلمية. وقالت ان مكتب المحامي الشعلان ومنزله قد فُتشا تفتيشا دقيقا، وعُبرت عن قلقها لالتهايم بالتخريب والمشاركة في الحرائق والتشهير. وقالت ان هناك اعتقادا بان اعتقال الشعلان جاء بسبب دوره في المراض الشعبية وتصريحاته التي تعارض الحكومة. وعرضت المنظمة خلفية للاحداث الجارية والاعتقالات التي تمت الشهر الماضي، وطلبت من الجميع كتابة رسائل احتجاجية الى امير البحرين ورئيس وزرائها ووزير الداخلية.

كما أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان مساء امس ايضا بيانا جاء فيه: «تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا بقلق بالغ انباء الحوادث المؤسفة التي وقعت في البحرين مؤخرا، والتي شملت اضافة الى تقاض اعمال العنف، حملة اعتقالات جديدة لعدد من رجال الدين والفكر والسياسة من مختلف الاتجاهات المطالبة بالاصلاح السياسي السلمي وعودة الدستور والحياء البرلمانية. وقد شملت الحملة اعتقال الشيخ عبد الامير الجبري للمرة الثانية وكذلك اعتقال المحامي المعروف لاهم الشعلان». وأضاف البيان: «لقد سبق للمنظمة ان دعت في وقت سابق الى وقف اعمال العنف واللجوء الى الحوار واطلاق سراح المعتقلين السياسيين». وقالت المنظمة في نهاية بيانها: «في الوقت الذي نجد فيه المنظمة موقفها من استخدام العنف من اي طرف كان فهي تناشد السلطات البحرينية اطلاق سراح سجناء الرأي الآخر والسعي لبحث المشاكل السياسية عبر الحوار وما ينسجم مع مصلحة البلاد ومستقبلها».

وعلى صعيد آخر فوجي، المعتقلون (الذين يبلغ عددهم حوالي ألفي سجين) في الاسبوعين الماضيين بالبحر، اخصوا طيبة على بعضهم. وبعد التفتيش في الامر اتضح ان بيئة دولية معروفة سوف تقوم بزيارة البحرين الاسبوع المقبل للاطلاع على اوضاعها. ويبدو ان ضغوطا كبيرة مورست على حكومة البحرين للسماح بهذه الزيارة بعد ان اصبح من الصعب على الحكومات الصديقة لها الدفاع عنها بسبب انتهاكاتنا المنتظمة لحقوق الانسان. وتجدر الإشارة الى ان السلطات رفضت حتى الآن السماح لاهالي المعتقلين بزيارتهم. كما ان هناك عددا كبيرا من المعتقلين مضى على توقيفهم أكثر من عام حيث اعتقل بعضهم في ديسمبر ١٩٩٤. وصدرت تقارير كثيرة عن تعرض المعتقلين لاشبه انواع التعذيب التي اودت احيانا بحياة المعتقلين كما حدث للشهيد سعيد الاسكافي.

وقد رفضت الحكومة حتى الآن السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البحرين. كما رفضت طلبا تقدم به اللورد ايفيوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية، لزيارة البلاد قبل الانتفاضة.

هذا وقد خرجت الليلة الماضية مسيرات دينية كبيرة شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين رفعوا شعارات اشارت من بعيد الى الوضع القائم. وقد استدعت السلطات رؤساء المثلث وطلبت منهم انتهاء المسيرات قبل الساعة العاشرة ليلا. وتجدر الإشارة الى ان جميع المتخصصين في رفع الهتافات الدينية قد اعتقلوا قبل حلول شهر رمضان المبارك مع بقية العلماء والخطباء. وقامت قوات الشغب قبل ثلاث ايام بالاعتداء على أحد الماتم بمنطقة باربار غربي المنامة مستعملة لفراروات والغازات الخافقة والرصاص المطاطي. وقد جرح عدد كبير من المواطنين. . وهذا الاعتداء في الوقت الذي كان الخطيب يتحدث على المنبر. وقد اصيب الشيخ ناصر الشويخ في راسه وسقط على الأرض واستمر الشرطة في ضربه. واصيبت امرأة خارج الماتم في رجلها برصاصة مطاطية وضربت ضربا مبرحا. واعتدي على شاب صغير هو نجل مواطن يدعى محمد حبيب واصيب بجروح كثيرة. وما يزال الثلاثة يرفدون في المستشفى الدولي.

هذا وتوجب الشوارع هذه الايام دوريات قوات الشغب بكثافة غير معهودة تحسبا لانفجار الغضب الشعبي في أية لحظة. وتشاهد وحدات من الجيش تجوب شوارع اربوس نهجا وايابا وهو الشارع الذي يمر بمناطق النير وسماهي وقلالي، ويبدو الجنود في الصفحات شامرين واطلاق استعدادا لاطلاق النار على المواطنين، وتسير الدوريات بسرعات خفيفة لا تتجاوز ٢٠ كيلومترا في الساعة.

وعلى صعيد آخر عقدت ندوة مهمة في «دار بيروت» بالعاصمة اللبنانية قبل ثلاثة ايام شارك فيها ممثلون عن المعارضة البحرينية وحضرها حشد كبير. وتتوالى الندوة الاوضاع في البحرين وشارك فيها كل من الشيخ خليل سلطان وعبد الرحمن النعيمي وعبد الله الراشد. واجرت الصحافة اللبنانية بعدها مقابلات مع المشاركين. وقد عبر الحاضرون واغلبهم من الاحزاب والفكر اللبنانية عن دعمهم للحركة الدستورية في البحرين.

ايفيوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان حول الوضع في البحرين، وبشرت نص الاسئلة والاجابات في سجل «مانسار» في ٥ فبراير. وقال اللورد تشيشام باسم الحكومة في اجابته على سؤال عن مدى وجود ضمانات لعدم استعمال الاسلحة البريطانية لقمع المطالبة بالديمقراطية والحريات: «اننا نذكر انه ليس لدى حكومة البحرين في الوقت الحاضر أية لغرض الاحكام العرفية في البحرين. ونحن ملتزمون بسياسة مسؤولة تجاه مبيعات الاجهزة الدفاعية. وينظر الى طلبات الترخيص لتصدير الاجهزة الدفاعية كل على حدة في إطار الشروط المتعارف عليها ومنها الاطر الدولية التي تلزم بها. اننا نضع في حسابنا سجل حقوق الانسان للدول التي تستلمها، ولا تصدر الاجهزة التي قد تستعمل للقمع الداخلي».

وعلى صعيد آخر بحث ٦٢ شخصية بحرينية مرموقة رسالة الى اخوانهم في الكويت الـ ٩٦ من النواب والشخصيات السياسية والمهنية واساتذة الجامعة والهيئات والمواطنين ممن بعثوا برسالة الى امير البحرين يناشدونه الاستجابة للمطالب الشعبية بعودة الحياة البرلمانية الى البلاد. ومن بين الذين وقعوا الرسالة اعضاء بالجلس الوطني للعمل مثل محمد جابر صباح وعلي قاسم ربيعة ومحسن مرهون، وعدد كبير من الصحافيين مثل الاستاذ احمد الشعلان واهماء لجنة العريضة الشعبية واستاذة جامعية هي الدكتورة منيرة فخرو. وجاء في الرسالة: «بارتياح وامتنان بالغين استقبلت الاوساط الوطنية الديمقراطية في البحرين خبر قيام ٩٦ شخصية كويتية بارسال خطاب مناشدة الى صاحب السمو امير دولة البحرين حفيظ الله بنصمن بالاشارة بالاستجابة للمطالب الشعبية وفي مقدمتها المطالبة باعادة العمل بالدستور البحريني لعام ١٩٧٢ وعودة المجلس الوطني. حيث عبر هذا الخطاب عن المحبة وعق الروابط بين الشعبين الكويتي والبحريني والمطروح المشترك من اجل بناء مجتمعات مدنية امة ترتكز على نظام المشاركة السياسية وبحرية الرأي والتعبير وتغيير ضمانات الحياة الكريمة للمواطن. واننا اذ نقد باعتزاز موقفكم الشرف فاننا نتقدم لكم بالشكر الجزيل عاقدن العزم واياكم المنصبي مما لتحقيق مزيد من التطور الديمقراطي والتلاحم بين شعبين البحرين والكويتي. وكان العلماء المبعوثين، الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر السعدي قد بعثوا برسالة مماثلة الى الاخوة الكويتيين الذين وقعوا للمناشدة المذكورة».

وعلى صعيد آخر عبر وزير الاعلام البحريني، محمد المطوع، في مقابلة مع جريدة «الشرق الاوسط» نشرته هذا اليوم عن انتزاعه من حرية الصحافة القطرية مدعيا «ان ذلك لا يعطي باي تاييد من الشعب القطري الشفيق». وخص بالذكر جريدتي «الوطن» و«الراية» السويتين. وتجدر الإشارة الى ان الحكومة القطرية رفضت للعام الماضي الرقابة عن الصحف المحلية، الامر الذي سهل مهمتها وجعلها اكثر قدرة على التعاطي مع ما تريده من قضايا. وكان سفير البحرين في الكويت قد اطلع لدى وزارة الاعلام الكويتية على صحيفة «الطليعة» الواسعة الانتشار والمتعاطفة مع مطالب شعب البحرين، الا ان الصحيفة مستمرة في سياستها التصريعية وترفض سياسة تكميد الافواه التي يرفضها ال خليفة على شعب البحرين.

٨ فبراير

لماذا اعتقلوا احمد الشعلان؟ هذا هو السؤال الذي تكرر مرات ومرات هذا اليوم على لسان الاعلاميين وممثلي وكالات الانباء العالمية بعد سماعهم خبر اعتقال المحامي المعروف، احمد عيسى الشعلان. قال البعض انه سمع اذاعات حكومية البحرين بان الامة سببها «تضييق خارجي» وجماعات دينية متطرفة، وانها مرتبطة بـ «تنظيم تخريبي»، الا انه لم يصدها لحظة فلا بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع. وجاء اعتقال الشعلان، ٥٢ عاما، صباح امس ليؤكد فشل حكومة ال خليفة في اقناع احد بادعاءاتها وتزويرها الحقائق. فالرجل معروف بمواقفه الوطنية الواضحة، وهو من رموز التيار الوطني الديمقراطي وليس محسوبيا بأي شكل على التيار الديني. وبالتالي فان اعتقاله يؤكد ما تقوله المعارضة حول طبيعة حركة المعارضة البحرينية التي تشمل كل قطاعات الشعب بمختلف انتماءاتها الدينية والسياسية.

لقد شعرت حكومة البحرين ان استمرار الامة بالشكل الذي كانت عليه ليس في صالحها. فالمعارضة تطرح وجهة نظرها ومطالبها بوضوح وباساليب سلمية، ويطرح زعمائها مواقفهم بدهو تام ويوعون الجماهير الى الالتزام بذلك، بينما عززت الحكومة عن طرح خطاب مقبول سياسيا لتبرير رفضها المطالب الشعبية. وانركت في النهاية انها هي الخاسر الاكبر من ذلك الوضع وان من الضروري اعادة تشكيل القضية بما يناسب مصلحتها. من هنا افتحلت الحكومة العديد من الحوادث وقامت باشتعال حرائق في مناطق عديدة وفجرت قنابل صوتية في ظروف غامضة ثم استغلت ذلك لشن حملة شعواء على المعارضة واعتقلت عددا من القادة الشعبيين وفي مقدمتهم اعضاء لجنة العريضة الشعبية الذين في مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجبري والاستاذ عبد الوهاب حسين. ولكن احدا لم يصدق اطروحة الحكومة وسرعان ما نفذ ما في جعبتها من تيريرات لا تمارسه من قمع وارهاب ضد ابناء الشعب. وظنت خطأ ان التهديد يفرض الاحكام العرفية وانزال قوات الجيش سوف يكمل مسلسل تكميد الافواه الذي بداته في شهر ابريل الماضي بمنع اي مواطن من التحدث مع وكالات الانباء العالمية. الا ان ذلك لم يحدث. ورغم الاعداد الكبيرة من المعتقلين والممارسات الارهابية التي مارستها قوات الشعب بما في ذلك استباحة المناطق الامة مثل كزكان المالكية مؤخرا، فقد استمرت المقاومة الشعبية للارهاب الحكومي، وما يزال الوضع كذلك حتى اليوم. وتقاطرت الرسائل الاحتجاجية من اصقاع شعب البحرين في مناطق العالم على الامير تطلب منه ايقاف حملات القمع والارهاب واطلاق سراح السجناء وبدء حوار مع الشعب من اجل اعادة العمل بالدستور. وكان لمواقف العناصر الوطنية ومنها احمد عيسى الشعلان ابلغ الاثر في صياغة المواقف المتعاطفة مع قضية شعب البحرين.

من هنا فقد قررت حكومة ال خليفة في خطوة تصعيدية اخرى ضرب الحركة الوطنية التي كان لها دور مشرف في السنوات الماضية، الامر الذي كان له ابلغ الاثر على مسيرة الوحدة الوطنية. وسبق اعتقال الشعلان اعتقال عدد من الوطنيين مثل احمد منصور وعبد الجليل العنادي (روينا اطلق سراحه) وطارق العابد. وكانت رموز وطنية اخرى قد اقيمت من عملها مثل المهندس سعيد العسبول والدكتورة منيرة فخرو وحصه الخميري وعزيزة البسام. وكان المحامي احمد الشعلان قد اعتقل مرات عديدة في السابق وبقي آخر مرة في السجن ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٦، بالإضافة الى فترات اخرى قضاه في المنافي. واستدعي عدة مرات منذ بدء الانتفاضة الشعبية وذلك في شهر ابريل وديسمبر الماضيين. وفرضت عليه غرامة مالية قدرها ٥٠٠ دينار بعد ان تحدث مع الصحافي حافظ الشفيخ في برنامج بثه اذاعة قطر في ديسمبر الماضي.

٩ فبراير

أصدرت منظمة العفو الدولية مساء امس مناشدة عاجلة لحكومة البحرين لاطلاق سراح

١١ فبراير

خرجت الليلة الماضية مسيرات دينية كبيرة في مختلف مناطق البحرين شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين رددوا فيها شعارات حساسية. ورفع المشاركون المطالب التي أصبحت تميز الحركة الدستورية في البحرين ومنها اعادة العمل بالدستور الملحق منذ عشرين عاما واطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين. وشاركت المرأة البحرينية الليلة الماضية بشكل ملحوظ الامر الذي يؤكد حيوية الحركة برغم قمع الحكومة. وكانت سلطات الامن قد طلبت من رؤساء الماتم في الايام القليلة الماضية منع رفع شعارات سياسية، واحتجت على شعارات من نوع «ميهبات منا الفللة» التي تحمل اشارة واضحة الى عدم استعداد شعب البحرين لقبول سياسات الانزال التي يمارسها ال خليفة ضد شعب البحرين. كما اعتبرت السلطة الشعارات التي تطالب باعادة العمل بالدستور تهديدا لامن الدولة.

كانت المشاركة الهائلة في جميع المناطق ومنها العاصمة، المنامة، مذهشة. وقد فاجأت الرافقين والدبلوماسيين بكثافتها وانركوا ان الحكومة التي تكرر يوما بعد آخر انتهاء الانتفاضة قد فشلت في منع الحضور الشعبي الهائل في الشوارع والمساجد والمؤسسات الاجتماعية الاخرى. وكان الجو متوترا للغاية، الا ان الحضور الجماهيري الكبير والطبيعة السلمية للمشاركين وحضر مطالبهم انخلت الرعب في قوات الشغب التي كان ايان هندرسون قد اعطاها اوامر مسبقا بالاعتداء على اي تجمع شعبي. وكررت الحكومة الشهر الماضي غزما على فرض الاحكام العرفية لمنع التجمع وانزال الجيش للاعتداء على الشعب، الا انها فشلت في ذلك لعلها بما ينطوي عليه ذلك من احتمالات خطيرة تنعكس سلبا على العائلة الحاكمة نفسها. كما ان عددا من الدول التي تمد ال خليفة بالسلاح ابدت عدم ارتياحها من التهديد باستعمال الاسلحة الدفاعية للقمع الداخلي. وانتهت المسيرات بسلام، الامر الذي يؤكد ان الشعب مسالم بطبيعته وان مسيرات السلمية لا تخرج عن معطيات دستور دولة البحرين الذي يرفض ال خليفة العمل به. ولو ان قوات الشغب

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٦

التعمد. وقال فيسك في مقاله إن الجريدة حاولت مرات عديدة الحصول على تأشيرة دخول إلى البلاد ولكن بدون جدوى. ويهتبر المقال وثائقاً لاحتوائه معلومات قيمة وتحليلاً واقعياً متطابقاً مع المطالب الديمقراطية للشعب معتبراً أن نظام البحرين «أكثر الأنظمة الخليجية قسوة».

١٤ فبراير

● وبرت أنباء عن انفجارين حدثا في البحرين هذا اليوم، ولم يعرف بعد تفصيلات أخرى. تفاعلت أصداء دعوة المعارضة شعب البحرين لعدم الاحتفاء بعيد الفطر المبارك الأسبوع المقبل، ومقاطعة التجار الذين ينشرون إعلانات داعمة للحكومة. وعبر الكثير من أبناء الشعب عن استعذابهم لذلك تضامناً مع المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ الجعري والمهاجر الشملان. ويصود البلاد جو من التوتر يندثر بالتفجر في أية لحظة برغم إجراءات القمع التي تمارسها الحكومة من اعتقالات واعتداءات على المنازل. في هذه الأجواء استمرت قوات الشغب في محاصرة المساجد ومنع المصلين من ارتيادها. فقد قامت هذه القوات بمحاصرة مسجد الشيخ عزيز القريب من منطقة السهلة (جنوب غربي المنامة) واعتدت على المصلين بالأيدي والشموع والاستنزاز. إلا أن المصلين لم يهربوا شائناً وأدوا صلاتهم تحت حراپ السلطة. وحدث الأمر نفسه في منطقة النويدات حيث اعتقل عدد كبير من المصلين هناك بدون أي مبرر. ومنع المصلون من دخول مسجد السيد هاشم بمنطقة تويلى كذلك. فيما استمرت حواجز التفتيش في مناطق كثيرة بشكل استنزازي، الأمر الذي يكرس الأزمة يوماً بعد آخر، ويجعل من الصعب حلها سلمياً. وهناك خشية من تصاعد مسلسل العنف الذي يذاته الحكومة، برغم تصريحات المعارضة من العواطف الوخيمة لذلك التطور السلبي في حال حدوثه.

● ويوماً بعد آخر يزداد شعور آل خليفة بالعزلة برغم الإعلام الحكومي والسعودي والكويتي الذي يدعم ما تقوم به الحكومة من انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوز لايسط المبادئ الإنسانية في التعامل. وقد قام ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، بزيارة القاعدة العسكرية الأمريكية قبل يومين على أمل أن يصدر عن المسؤولين العسكريين الأمريكيين بيان يدعم تهديده بانزال الجيش إلى الشوارع، وهي الخطوة التي بدأت آثارها تتفاعل في الولايات المتحدة وبريطانيا. فهناك حتى الآن رفض لاستعمال آل خليفة الأسلحة الدفاعية لقمع الاضطرابات الداخلية.

● واستقبل الأمير وفداً من بعض الشخصيات الكويتية التي قامت بزيارة إلى البحرين للتخفيف من انزعاج الأمير من العريضة التي وقعها نواب برلمانين كويتيين في شهر ديسمبر الماضي طالبا فيها الأمير بعودة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح للمعتقلين بالعودة إلى الوطن. وهناك استياء عام في الكويت من هذه الزيارة التي لم تحقق شيئاً سوى خلق الشعور لدى عائلات الشهداء والمعتقلين في البحرين بأن ضماير البعض تمت أحياناً ويصعب اصحابها عبيداً لمصالحه الشخصية بعيداً عن إنسانيته. وفي الوقت نفسه هناك ارتياح كبير في الأوساط الشعبية البحرينية لموقف شعب الكويت من مطالبه العادلة. ويبدو أن وزير الخارجية الكويتي والسفير البحريني في الكويت من وراء حملة جريدة «الوطن» ضد الحركة الدستورية في البحرين وضد موقعي العريضة الكويتية. وقال النائب عبد الوهيد الذي لم يذهب مع الوفد برغم أن اسمه كان ضمن الوفد أنهم زجوا اسمه في قائمة الوفد بدون علمه وأنه لا يمكن أن يذهب ويخلل شعب البحرين. أما النائب جعمان العازمي فقال أنه لم يذهب للاعتذار بل لإزالة سوء الفهم. وقال الدكتور أسماعيل الشطي أن جعمان العازمي لم يذهب بصفتة ممثلاً عن حركة الإخوان المسلمين بل بصفتة الشخصية والحرية لا الحركة لا تتحمل مسؤولية ذهابه. وقال: «نحن في حركة الإخوان قررنا رأينا وأبنا واضع». ويقال أن جعمان ندم على الغياب لما رآه من نتيجة لم يتوقعها حسب قوله «لأن الزيارة كانت مجيبة» وقد ويغ النائب عباس مناور قائلاً آخر كان من بين أحد أعضاء الوفد قائلاً «إن ما قاموا به مدعاة للخجل». وكذلك قال النائب العازمي سالم للحماد حيث استنكر عمل الوفد وقال «أنهم أضلونا».

● واتصل أحمد السعدون رئيس المجلس أمس بوزير الإعلام وقال له: لماذا نشر في الصحف الكويتية أن هذا الوفد يمثل مجلس الأمة؟ أنه لا يمثل أحداً في المجلس. فقال وزير الإعلام: نحن نقلنا الخبر عن وكالة الأنباء البحرينية. فقال السعدون: هذا خطأ كبير عليك الاعتذار للمجلس. وقال النائب جمال الكندي الأسبوع الماضي في إحدى الندوات: «إن الشعب البحريني على حق وستعلم السلطة في البحرين خطاها في المستقبل القريب». وقال أحد أعضاء الوفد: «كان شيخ البحرين متائراً من عريضة الكويت وقال إن هذه العريضة وجدت في كل منزل تم تنفيذها في البحرين». وصرح النائب عدنان عبد الصمد لوكالة الأنباء الفرنسية ورويت حول زيارة الوفد بقوله: «هذا الوفد لا يمثل مجلس الأمة وضد إرادة المجتمع في البحرين. فالوأيون للحكومة وقعوا مع حكومة البحرين وكان هذا الوفد. والمعارضون هم أكثر من الذين وقعوا العريضة، وهناك صامتون إلى هذه اللحظة... ولكن يمكن القول أن التكتلات السياسية والوطنية عدا السلف وقفت مع المطالب الموجودة في عريضة الـ ٩٦».

● وعلى صعيد آخر استمرت جريدة «الندبنت» في نشر سلسلة مقالات الكاتب المعروف روبرت فيسك. وفي عددها اليوم نشرت الجريدة المقال الثاني تحت عنوان: «البحرين تعطي منفاً جواز سفر إلى العذاب». ويتناول المقال قصة المواطن عبد الله الراشد البنعلي، البالغ من العمر ٥٧ عاماً مع المنافي على مدى ٢٧ عاماً، ابتداء من العام ١٩٦٠. فهو يحمل جواز سفر بحرينياً ولكنه ممنوع من العودة شانه شأن مئات المواطنين المنفيين. وتطرق المقال إلى تفصيلات التحقيقات التي جرت مع البنعلي في كل مرة يتوجه فيها إلى البحرين على أيدي عملاء إيان هندرسون. وهو مقال يحكي قصة تتكرر باستمرار بحق شعب البحرين.

١٦ فبراير

● شنت قوات الشغب الحكومية الليلة الماضية اعتداء وحشياً كبيراً على عدد من التجمعات الشعبية في العاصمة، المنامة، بدون أي مبرر، واعتقلت عدداً من المواطنين وضربت عدداً كبيراً منهم. فقيماً كان المصلون يقرآن الدعاء في مسجد مؤمن الواقع في قلب العاصمة، فوجئوا بقوات الشغب وهي تقتحم المسجد وتضرب المصلين بشراسة متناهية بعد إطلاق الغازات المسيلة للدموع والضاقة. وتم تفريق الحاضرين وهم ملطخون بالدماء. وكان التجمع هائلاً خصوصاً في هذه الليالي الأخيرة من شهر رمضان المبارك التي يتوجه فيها المواطنون لأداء العبادات في المساجد. وفي الوقت نفسه كانت مقررة أخرى من قوات الشغب تعدي على ميثم العصابة بالعاصمة أيضاً. وهناك تعرض المصلون إلى الضرب الجرح على أيدي المعتدين الذين لا يتكلم الكثيرون منهم اللغة العربية. ولم يعرف بعد مغزى هذا العدوان على المصلين، ولم يعرف كذلك دوافع الحكومة لتطويق العاصمة ابتداء من الليلة الماضية. وكانت هناك قوات كثيرة متمركزة عند مداخل المنامة، كما كان هناك عدد كبير من عناصر جهاز الأمن في شوارع العاصمة وأزقتها وأغلبهم في ثياب مدنية.

تخللت لكان الوضع بشكل آخر.

● وعلى صعيد آخر قامت حكومة البحرين، بإمر من الضابط البريطاني، إيان هندرسون، بإبعاد المواطن مرتضى بدر محمد هاشم، ٢٥ عاماً، يوم أمس من البلاد بدون أي سبب. وكان الشاب مرتضى قد عاد إلى البلاد من تركيا التي يدرس فيها لقضاء فترة عيد الفطر المبارك مع عائلته في منطقة الديار. ولكنه احتجز في المطار ثلاثة أيام تعرض فيها إلى التحقيق والأمانة والمضايقة. وبعدما أعيد ترحيله من البلاد بعد أن ختم جوازته بختم الدخول والخروج منها للإبقاء، بأنه خرج بمحض إرادته. وقد حاولت عائلته الاتصال به في المطار إلا أنهم منعوا من ذلك. ووضع يوم أمس على متن طائرة متوجهة إلى دبي بدولة الإمارات العربية، ومنها توجه إلى لندن التي وصلها الساعة السادسة صباح اليوم وتقدم بطلب اللجوء السياسي.

١٢ فبراير

● للمرة الثانية يحدث انفجار صغير في أحد فنادق البحرين مسبباً هلعاً بين نزلاءه. وتسبب الانفجار الصوتي الساعة التاسعة بالتوقيت المحلي (السابعة مساءً بتوقيت غرينتش) الليلة الماضية في تحطم بعض زجاج فندق «ديبلوماسية» الواقع بالمنطقة الدبلوماسية من العاصمة «المنامة» وأحدث ارتباكاً شديداً في المدينة. ومسبب التفجير الأولية فإن شخصاً مجهولاً اتصل بمكتب «أسوسيتد برس» في المنامة وأعلن باسم «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين» عن الحادث. إلا أن الجبهة نفت صلتها بالحادث. وأثار الانفجار قدراً من الرعب بين نزلاء الفندق، بينما أكدت وزارة الداخلية أن الانفجار نجم عن عربة مصنعة محلياً. وأصيب ثلاثة أشخاص بجروح، فيما تكهنت بعض الأوساط بتطور تدريجي في الوضع الداخلي في البحرين نحو الأسوأ. وكان انفجار مماثل قد حدث الشهر الماضي في فندق «ميريديان» في الوقت الذي كان مؤتمر حول النفط منعقدًا بالفندق. وقد استغلت الحكومة ذلك الانفجار لشن حملة إعلامية وأمنية شعواء ضد المعارضة واطلقت أيدي قوات الشغب لتعيث في الأرض فساداً ولترعب الشعب المسالم بإساليبها الهمجية وانتهابها من القيم الإنسانية.

● وقد صرح مصدر مسؤول بحركة أحرار البحرين قائلاً: «إن ما حدث مؤشر خطير على انزلاق الوضع نحو العنف الذي كانت الدولة تخطط لحدوثه منذ فترة». واتهم المصدر الحكومة بافتعال حادثة التفجير التي نسبته إلى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي نفت مسؤوليتها بشكل صريح عن الحادثة. ورأى مراقبون أن ثمة ظروفاً مصيبة بما حصل مساء أمس منها أن فندق «ديبلوماسية» يخضع لإجراءات أمن مشددة وكذلك المنطقة الدبلوماسية التي يقع فيها، حيث هناك الدوريات المنتظمة لقوات الشغب والأمن، ونقاط التفتيش بالإضافة إلى موظفي جهاز الأمن الكثيرين الذين يتمركزون في الفندق بزيمهم المدني، ويجوبون الطرقات المحيطة. وهذا يجعل من الصعب جدا القيام بعملية من هذا النوع. كما أن الانفجار الصوتي شبيه بالانفجار الذي حدث بفندق «ميريديان» في ١٧ يناير الماضي الذي قامت به الحكومة وكلاهما كان يراد منهما التأثير على الرأي العام المحلي. وأكد سياسي بريطاني كبير قبل أسبوعين لدى سؤاله عن مدى صنفية فرضية قيام الحكومة بانفجار «ميريديان» أن «كل الاحتمالات واردة».

● ويرى المراقبون أن اعتقال المحامي أحمد الشملان أفضل سياسة للحكومة ثامناً خصوصاً عندما وجهت له تهمة بالتخريض والتخطيط للعنف لا يصدقها حتى هندرسون نفسه، الأمر الذي دفع السلطات للتفكير بعمل سريع تستعطف به الآخرين، واعتقدت أن تكرار ما فعلته بفندق «ميريديان» سوف يدفع الحكومات الأخرى لإرسال برقيات التعاطف مجدداً. وتكمن أزمة حكومة آل خليفة في شعورها بفقْدان الشرعية التي رفض الشعب إعطائها إياها إلا في إطار الدستور الملغى منذ عشرين عاماً. ولكنها تعلم في الوقت نفسه أن الوضع في البحرين بلغ مرحلة اللارجمة وأن الوضع لن يستقر ما لم تعلن الحكومة موافقتها على المطالب الشعبية.

● وعلى صعيد آخر، وصل المواطن مرتضى بدر محمد هاشم إلى العاصمة البريطانية يوم أمس بعد أن منعت حكومة البحرين من دخوله بلاده، وطلب اللجوء السياسي في لندن. ووجهت سلطات الهجرة البريطانية مشكلتها وهي تظن في طلبه. الأولى أن موظفي الهجرة لم يكونوا في البداية على استعداد لتصديق قصته التي تتلخص برفض حكومة البحرين السماح لمواطنيها بدخول البلاد. وبعد أن فحصت الوثائق التي لديه وطاقات سفره من قبرص (التي كان يدرس فيها) إلى البحرين ومن البحرين إلى دبي ومن دبي إلى لندن وبعد الاطلاع على شهادته وأوراقه الثبوتية الأخرى اندهش الموظفون من وجود دولة في العالم تمارس سياسة خاصة بها تمنع مواطنيها من دخول البلاد. والثانية أن موظفي الجمارك استغربوا عندما رأوا أن ضيفهم الجديد ليس معه حطاب، وكل ما كان معه هو كيس يحتوي على صحت بحرينية اشتراها من مطار البحرين الدولي. وبعد التحقيق أدركوا الحقيقة فزادت مشمتهم. فقد صادرت حكومة البحرين حقيبة سفر الشاب التي لم تكن تحتوي إلا على ثياب وحاجاته الخاصة، وأبقوه ثلاثة أيام في بهو المطار ينال ويستيقظ على مقاعد الانتظار. وكل جرمة أنه لم يعد إلى البلاد في عطة الصيف.

١٣ فبراير

● شنت حكومة البحرين حملة اعتقالات شعواء في اليومين الماضيين في اثر المسيرات الدينية العملاقة التي طالت الشوارع في كل مناطق البلاد مساء السبت الماضي. وشعرت الحكومة بالفشل النزع لسياساتها القمعية حيث أصبح الشعب مستعداً لمواجهة أرباب آل خليفة بسواعده المرتفعة وقبضات يده القوية. وشملت الاعتقالات عدداً من الذين رفعوا الشعارات المطالبة بعودة الدستور في تلك المسيرات. يعرف من بين المعتقلين من منطقة جنوسان (غربي المنامة) كل من حسن عبد العزيز جواد، ٤٨ عاماً، وأبراهيم عبد العزيز عبد الرسول، ٢٢، ومهدي يوسف عبد الرسول، ٢٢. وخلف جعفر. وبعد اعتدت قوات الشغب الساعة الثانية والنصف صباح اليوم على منازل هؤلاء الأشخاص ووقعت الأطفال والنساء بعد أن كسرت أبواب المنازل في اعتداء بعضي يحمل كل معاني الأرباب والحد. ويعتقد آل خليفة أن وحشيتهم هذه سوف تكسر شوكة الجماهير التي يزداد غضبها يوماً بعد آخر.

● وعلى مستوى آخر، دعت المعارضة البحرينية شعب البحرين إلى عدم الاحتفاء بيوم العيد تضامناً مع السجناء وأطهاراً للحنن الذين يخيم على البلاد بسبب الإرهاب الخليفي. وما يزال المحامي أحمد الشملان موقوفاً بعد قرابة أسبوع على اعتقاله وتوجيه تهمة سخيفة إليه. وقد حاولت عائلته زيارته في السجن إلا أنها لم تستطع ذلك، واستلمت وزارة الداخلية بعض الملابس لأعطائها إليه. وقد تطوع عدد كبير من المحامين للدفاع عن الشملان الذي أثار فضيته مشاعر أبناء الشعب وخصوصاً المحامين الذين يعرفونه عن قرب. وكانت قضية الشملان المخذل الذي اختاره الكاتب البريطاني المعروف، روبرت فيسك، مدخلاً لسلسلة مقالات حول البحرين بجريدة «الندبنت» بدأها اليوم بمقال عنوانه: «بحرين المصور الوسطى تصارع لاحتواء نهيران

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٦

الدبلوماسيون في ذلك وحدة شعبية متماسكة وقرارا جماعيا يرفض ما يقوم به آل خليفة من اهراب للشعب ومصادرة لحياته وترويع ابناءه. وقُتل أمير البحرين مرة أخرى في التمييز عن «أبوته» ولم يفرج عن المعتقلين السياسيين، على عكس اقترانه من زعماء مجلس التعاون الذين أمروا بإطلاق عدد من السجناء في بلدانهم. وفي محاولة يائسة لمنع انفجار الغضب الشعبي قامت قوات الأمن في اليومين الآخرين بمحاصرة جميع المناطق الواقعة على شارع البديع وفي سترة وكركان وبقية المناطق الجنوبية. كما تركزت وحدات عسكرية عند مداخل العاصمة. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على مسجد الاتواري بمنطقة الدية، وروعت المصلين واعتقلت ثمانية أشخاص عرف من بينهم المهندس حسن إبراهيم مطر، ٢٦ عاما. وعُلق أحد المواطنين على ما حدث في مسجد الدية بقوله: «نشكر الأمير بحراة على هديته لنا يوم العيد، وهذا يدل على حنائه وعطفه». وفي الساعة العاشرة والنصف أمرت الحكومة قواتها بالانتشار في شارع البديع وهي منجبة بالسلح. وشهدت الليلة الماضية مواجهات شديدة بين قوات الشغب والمواطنين الذين كانوا يحيون الليلة الأخيرة من شهر رمضان المبارك في المساجد، وخصوصا في سترة والبلد القديم والدرز وبني جمرة والسهلة. وسمع دوي انفجار أسطوانة غاز في إحدى ضواحي المنامة.

● إلى ذلك فرضت قوات الشغب حصارا شاملا على مناطق البحرين لمنع التظاهرات الشعبية بعد أن فشلت الحكومة في إقناع أحد باظهار البهجة والفرح. وشهدت من اعتداءاتها على المناطق الآمنة وترويع المواطنين بدون أي رحمة أو شفقة. وشارك شعب البحرين أن آل خليفة يتكون عدما صيفا لكل ما يرتبط لهذا الوطن وأهله بصله. وقد استباحت قوات الشغب على مدى الأيام الثلاثة للمناخية منطقة جنوسان (التي تقع على بعد ستة كيلومترات غربي المنامة). فتمتصا خرج المواطنون في تلك المنطقة لاستقبال الشاب حسن عبد العزيز بعد إطلاق سراحه يوم أمس بدأت قوات الشغب عدوانا جديدا عليهم بدون رحمة وأطلقت عليهم القنابل المسيلة للدموع والغازات الخافقة والرمصاص المطاطي. واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم أحمد المحاري، ٢٢ عاما، سلمان المحاري، ١٧ عاما، سلمان أحمد، ٢٥ عاما، وقاضل عبد الله، ١٨ عاما. وفي الليلة السابقة (مساء الأحد) أمر خالد الوزان، وهو واحد أعضاء «اللجنة المكلفة من قبل أياں هندرسون بتعذيب السجناء وهو الذي أمر بعذيب سعيد الاسكافي حتى الموت في الصيف الماضي، بفرض حظر التجول في تلك المنطقة، الأمر الذي دفع الكثيرين من المواطنين إلى قضاء تلك الليلة خارج منازلهم. وقد استباح خالد الوزان المنازل واعتدى على الجمرات. وكان من بين المنازل التي استباح منزل علي مسلم وذلك في الساعة الثالثة من صباح أمس (الأثنين) حيث قام خالد الوزان بالاعتداء على العائلة واعتقال علي المسلم. وكان أبناء لخته قد اعتقلوا في اليوم السابق وهم صلاح وحاسم وحسين وعلي نافع. وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح أمس ذهبت مفروزة من قوات الأمن إلى محل عمل الشاب عبد الفتاح محسن المحاري، ٢٤ عاما، واعتقلته. وهناك تقارير كثيرة عن التعذيب الشديد الذي تمارسه قوات الأمن التي يشرف عليها أياں هندرسون، ضد أبناء البحرين.

● واعتقلت قوات السلطة المواطن إبراهيم هلال، ٦٢ عاما، من منطقة جنحفس وهو صاحب محل بيع الأدوات المستعملة. ومن بين ما يبيعه أسطوانات الغاز القديمة. ويعتقد أن ذلك هو السبب الوحيد لاعتقاله. ولم يعرف عنه شيء منذ أن اعتقل قبل بضعة أيام. واستمرت قوات الشغب في اعتداءاتها على منطقة سترة. وقد اقتحمت في اليومين الماضيين أكثر من ١٥٠ منزلا، وشارك في العدوان ١٥ نافذة جنود و١٠ سيارات من نوع «جيب» حملت ٥٢٠ جنديا عددا أفراد المباحث. واعتدت قوات الارهاب الحكومية على مجلس للفتاحة على روح أحد المواطنين في منطقة سترة مستعملة وسائل قمعها المعروفة ومن بينها الرصاص المطاطي، وأصيب عدد كبير من المواطنين من بينهم ميرزا المصغور الذي كسرت رجله. واعتقل عشرين شخصا من الحاضرين.

● هذا وقد اختتم الكاتب البريطاني المعروف، روبرت فيسك، هذا اليوم سلسلة مقالاته بجريدة «انديبننت» بمقال قوي عنوانه: «الارهاب السري يعرقل ربح التغيير». وأوضح الكاتب حقيقة التعتت الخليفي إزاء الطلاب الشعبية مستعينا بتسريحات عدد من الشخصيات المعارضة البحرينية في المنفى مؤكدا أن رياح التغيير سوف تعصف بالحكومة ما لم توافق على المطالب الشعبية.

٢١ فبراير

● انتشحت البحرين من اقاصها الى اقاصها بالسود للتعبير عن الحزن والاسى يوم عيد الفطر، وامتنع أبناء الشعب عن التظاهر بالفرح والبهجة، وظهروا تماسكا منقطع النظير وامتناعا لتوجهيات المعارضة وفي مقدمتها العلماء والمباعدون. وادرك الدبلوماسيون والأجانب قوة المعارضة للنظام، حيث لم يبد في البلاد أي مظهر من مظاهر العيد، برغم محاولات الحكومة التظاهر بسيطرتها على الموقف.

● وقد استقبلت البحرين هذا اليوم على آثار الدمار الذي أحدثته قوات الشغب في المساجد والمنازل في محاولاتها اليائسة لاضمار صوت الشعب، بعد ليلة طويلة زلزل الشعب فيها الأرض تحت اقدام اعداء الشعب من حاكمين ومرترقة وجالدين. ولم يعد هناك من يشك في امتلاك الشعب زمام المبادرة واستعداده للاستمرار في المواجهة والتصدي لاعمال العنف والارهاب الحكومية. لقد نوت الانفجارات طوال الليل في سماء البحرين من الدراز إلى أبو صبيح وستره والسنابس والدير وغيرها من المناطق التي خرجت لتساهم في الانتفاضة الشعبية المباركة. ولقد كانت اصوات الاسطوانات الغازية وهي تتلجر مدوية في كل أرجاء البلاد تأكيداً على استمرار المعارضة وشمولها وقدرتها على اختراق جدار الصمت الذي تفرضه السلطة على البلاد. لقد حدث ما حدث الليلة الماضية برغم الحصار الذي فرضته الحكومة على كافة مناطق البحرين لمنع التظاهرات والاحتجاجات. فقد صادرت كل اسطوانات الغاز في منطقة سترة وتركت آلاف العائلات غير قادرة على اعداد طعام الاطيار في الاسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك، وحاصرت قواتها المدن والقرى منذ بضعة أيام واحتلت مواقعها منذ الصباح الباكر من يوم أمس، وإقامت حواجز على الشوارع المهمة وعند مداخل القرى، وهددت وتوعدت وأزبدت وأرعدت، ولكن ذلك كله لم يمنع المواطنين من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ما بينهم.

● استمرت المواجهات في مختلف المناطق حتى وقت متأخر من الليلة الماضية، وكان تفجير اسطوانات الغاز بكثافة محاولة لإثبات الوجود بالاساليب السلمية، حيث أن ذلك الأسلوب لا يحدث اضطرابا مادية في الوقت الذي يؤكد فيه حضور المعارضة واختراق جدار الصمت. كما كان مظهر الحزن التي خيمت على البلاد أثرها في توجيه انظار العالم إلى حقيقة ما يجري. فقد ليس الناس الثياب السوداء وامتنعوا عن اظهار أي مظهر للفرح، وبقوا في بيوتهم لا يفارقونها طوال اليوم. كما امتثلوا لنداء العلماء المبعدين بالذهاب إلى قبور شهداء الانتفاضة لقراءة الفاتحة على ارواحهم وتجسيد العهد معهم على المنفى في طريق الشهادة حتى تصديق الاهداف. ولكن آل خليفة لم يتحملوا ارتياح اللماير من قبل المواطنين الذين ذهبوا لقراءة الفاتحة على ارواح شباب البحرين

● واعتقل يوم أمس عدد من المواطنين من كافة المناطق عرف من بينهم الشاب حسين جعفر الخال، ٢٤ عاما، الذي اعتقل من مكان عمله كطبايع بسوق المنامة، وهو من منطقة الدراز. كما عرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا علي محمد علي العكري، ٤٠ عاما، من منزله بمنطقة الدية. وكان العكري قد سجن في الثمانينات سبعة أعوام كاملة. واعتقل العام الماضي لفترة ثلاثة شهور في الوقت الذي كان ابنه، محمد، ١٤ عاما، ووالده، الشيخ محمد علي العكري، ٦٠ عاما معتقلين أيضا. وعرف من بين معتقلي منطقة السنابس، الطفل حسين رمضان، ١٥ عاما. وكان هذا الشاب من أوائل الذين اصيبروا برصاص الشرطة في ديسمبر ١٩٩٤. وقد اعتقل الشهر الماضي بعد أن اعتدت قوات الشغب على منسرة النعيم التي يدرس فيها وسجنه من الفصل بقسوة وأهانة.

هذا وقد اصدرت منظمة حقوقية دولية مناهضة للتعذيب تتخذ من العاصمة السويسرية مقرا لها SOS TORTURE في ٩ فبراير ١٩٩٦ مناشدة عاجلة حول انتهاكات حقوق الأطفال في البحرين تحت عنوان «اعتقال الأطفال في البحرين» رقم القضية BHR 240196.1CC. وذكرت قضية ثلاثة أطفال ما زالوا معتقلين وهم عباس السيد هاشم، ١٧ عاما، ضياء أحمد الغريال، ١٧ عاما، وياسر المنهوي، ١٦ عاما. وذكرت المنظمة في بيانها أن البحرين كانت قد وقعت على الميثاق الدولي لحماية الطفل في مارس ١٩٩٢. واعتبرت المنظمة اعتقال هؤلاء الأطفال خرقا للميثاق الدولي الذي وقعت عليه البحرين. وقالت أن هناك ممارسة مستمرة لتعذيب الأطفال ومعاملتهم السيئة. وطالبت المنظمة المجتمع الدولي بالكتابة إلى المسؤولين في البحرين ومطالبتهم بإطلاق سراح جميع المعتقلين وخصوصا الأطفال، وضمان سلامتهم نفسيا وجسميا، واحترام حقوق الإنسان طبقا للمواثيق الدولية وخصوصا العهد الدولي لحقوق الطفل.

كما بحث ١٨ عضواً يمتكون لجنة حقوق الإنسان في البرلمان السويدي بعريضة إلى أمير البحرين يعبرون فيها عن قلقهم حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وحول الاعتقالات التعسفية والموت تحت التعذيب للأطفال والطلاب.

واصدرت لجنة الاعتقال التعسفي التابعة لمركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف الشهر الماضي تقريرها المفصل Decision No. 35-1995 (Bahrain) حول الاعتقالات التعسفية والتعذيب. وقررت في اجتماعاتها في الفترة ٢٢ نوفمبر - ١ ديسمبر ١٩٩٥ ما يلي:

١ - أن اعتقال ٥١٣ شخصا الذين ما زالوا محتجزين اعتير تعسفيا وخرقا للماد ٩ و ١٠ من الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والمادة رقم ٩ و ١٤ من العهد الدولي للحقوق السياسية والمخنية.

٢ - تسبيل قضية الـ ١٧ شخصا الذين تم الافراج عنهم مؤخرا وحالة شخصين تم ابعادهما.

٣ - تحويل المطومات المتعلقة بقضايا التعذيب إلى المقرر الخاص حول التعذيب. وسوف تتم مناقشة اوضاع حقوق الإنسان في البحرين في جلسات مفوضية حقوق الإنسان الدولية التي سوف تعقد في شهر مارس المقبل في جنيف. (يمكن تزويدكم بالتقرير الكامل في ٧ صفحات).

١٩ فبراير

● في محاولة يائسة لمنع التظاهرات الشعبية ضد سياسات الارهاب الخليفية، قامت قوات الشغب في الأيام الثلاثة الماضية باعتداءات كثيرة على شعب البحرين في المدن والقرى. ففي منطقة سترة اعتدت القوات الليلة قبل الماضية على عدد من المساجد والمآتم مستعملة كافة وسائل القمع ضد المصلين الذين تواجدوا عليها للصلاة والدعاء في آخر أيام شهر رمضان المبارك. وقد جرح عدد كبير من مواطني سترة بسبب شراسة العدوان ووحشية اساليب القمع. وقامت قوات الشغب كذلك بمصادرة اسطوانات الغاز من المنازل في مناطق عديدة في الأيام الأخيرة. واحتج المواطنون على تلك الاجراءات ولكن بدون جدوى. وبقي الكثير من المواطنين يمانون من انعدام وسيلة الطبخ لطعام الاطيار. وتعتبر الحكومة هذه الاجراءات استباقية لمنع استعمال اسطوانات الغاز في الاحتجاجات السلمية المتوقع حدوثها يوم العيد او بعده. وقد حدثت مصاصمات بين المواطنين وقوات الشغب مساء السبت الماضي في المنطقة. وحدثت مصادمات قوية مساء أمس في منطقة كرانة.

● واعتدت قوات الشغب فجر اليوم على منطقة جنوسان (غربي العاصمة، المنامة) فجر أمس وكسرت منازل المواطنين واعتقلت عددا من الاطفاال عرف من بينهم كل من فاضل علي عبد الرسول، ١٢ عاما، وأخوه صادق، ١٣ عاما كذلك، علي حسن عبد العزيز، ١٩ عاما وأخوه محمد حسن عبد العزيز، ١٦ عاما، وكان والدهما قد اعتقل في ١٢ فبراير، ماهر أحمد، ١٣ عاما، جميل عبد الله عبد الكريم، ١٧ عاما، زهير صائق حبيب، ٢١ عاما. وكان أخوه جعفر، ٢٢ عاما، قد اعتقل الشهر الماضي. وفي اثر ذلك العدوان خرجت النساء إلى الشارع وهن بصرخن: الله اكبر. وسبق ذلك عدوان على المنطقة نفسها فجر يوم السبت الماضي (١٧ فبراير) واعتقلت عددا من الاطفاال عرف من بينهم ثلاثة لخرة هم صلاح أحمد نافع، ١٥ عاما، جاسم أحمد نافع، ١٤ عاما، حسين أحمد نافع، ١١ عاما. كما اعتقل عيسى عبد النبي، ١٩ عاما، علي حسن جواد، ١٦ عاما، وأخوه حسين حسن جواد، ١٤ عاما، حسين مكي عبد الحسين، ١٤ عاما، حسين ميرزا حمزة، ١٥ عاما، صادق ميرزا حمزة، ١٢ عاما. وفي عدوان سابق على تلك المنطقة في ١٢ فبراير اعتقل كل من عامر علي فردان، ١٧ عاما، أحمد عبد الله، ١٥ عاما وستة آخرون. وعرف من بين المعتقلين من منطقة جد علي شخص واحد هو السيد شاكر. كما اعتدت قوات الشغب على منزل الشاب رضا أحمد عبد الله المخلوق، ٢٦ عاما، وروعو العائلة وقاموا بتعذيبه أمام اخوانه والدته. وقد كسرت يده من جراء الضرب المبرح الذي تعرض له. وكان قد قضى العام الماضي شهورا عديدة في السجن.

● واعتقل الشيخ خالد فردوس لدى عودته من السعودية عبر الجسر الذي يربط بين البلدين بعد غياب دام أربعة شهور، وذلك لمنع من إمامة المصلين. وقامت قوات الأمن بضربة ضربيا مبرها منذ لحظة اعتقاله بدون أي سبب. ويتعرض كل من يأتي من السعودية إلى التفتيش الشديد والأهانة على الجسر. هذا في الوقت الذي امتلأت الجدران بالشعارات التي تدعو إلى مقاطعة من يتعامل مع الحكومة وأخرى تدعم المحامي أحمد الشملان وتعتبره بطلا وطنيا.

● وقد أصبحت وسائل التعبير الشعبي عن المطالب متنوعة ومزعجة للنظم. فقد شوهدت بالونات كثيرة في الهواء وقد كتبت عليها شعارات تطالب بعودة الدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

٢٠ فبراير

● في استجابة منقطعة النظير لدعوة المعارضة، امتنع شعب البحرين عن الاحتفاء بيوم العيد هذا اليوم، ولم يشاهد أي مظهر للعيد سوى الصلاة التي أقيمت في بعض المساجد. وبقي المواطنون في منازلهم ولم يتبادلوا الزيارات كما هي العادة في مثل هذه المناسبات. واعتبر مقام به الشعب استفتاء شاملا ضد نظام آل خليفة، وتعبيرا بليغا عن رفض شعب البحرين سياساته القمعية. وقرأ

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٦

محاولة للأساسة للعلاقات بين الشعبين الشقيقين، وخطة لوقف سياسات التحديث والاستقلال السياسي والإعلامي، وتعميداً للثورة الذي تشهده المنطقة. وقال بعضهم أنه كان أجدي بحكومة البحرين حل مشاكلهم الداخلية وإعادة الشريعة لنظام حكمهم بأعادة العمل بمستوى البلاد الملحق منذ عشرين عاماً.

٢٣ فبراير

● دوت أصوات المتظاهرين وانفجارات أسطوانات الغاز في عدد من مناطق البحرين يوم أمس وفي الليلة الماضية كذلك. ويرجع التواجد المكثف لقوات الشعب واستعمالها وسائل القتل والأرهاب فقد استمر أبناء البحرين في طرح مطالبهم بإساليبهم السلمية المتحضرة وأجبروا قوات القمع الحكومية مستعدين للتضحية بالروح والدم من أجل الكرامة والأمن. ومن جهتها اعتدت قوات الشعب على المنازل والأحياء واعتقلت عدداً من المواطنين. وشوهت الليلة الماضية التبران وهي تلتهم مبنى أحد فروع بنك البحرين الوطني بمنطقة كركزان الواقعة على مسافة ١٥ كيلومتراً جنوبي النامة. ولم يعرف من الذي سبب الحريق خصوصاً وأن هناك تبادلًا للاتهامات بين المتظاهرين وقوات الشعب. وتسبب الحريق في أضرار مادية ولكن لم تتعرض ممتلكاته للنهب. حسب قول بعض المواطنين. هذا وقد تعرضت منطقة كركزان في الأسابيع الأخيرة إلى قمع شديد من قبل الحكومة بشكل أزعج الشعب وجعله أكثر تصميماً على مواجهة قوات القمع.

● راتنتشرت المواجهات في عدد من المناطق الليلة الماضية. ففي منطقة السنابس كان المتظاهرون يواجهون قوات الشعب حتى ساعة متأخرة من الليل، ولجأوا إلى إشعال إطارات السيارات في الشوارع لمنع اعتداءات القوات الحكومية وتخفيف آثار الغازات الخائفة. واشعلت عدة حرائق على شارع البديع، فيما انتشرت أنباء عن اضطرابات في منطقة الدراز وبني جمرة وأبو صييع وجنوسان. وحدثت مواجهات أيضاً في منطقة عذاري، وشوهت حرائق صغيرة على الشارع العام، الأمر الذي يشير إلى انتشار رغبة المواجهات ليوم الثالث على التوالي.

● ووصف نبلمواسي بريطاني اللقطة المعارضة الليلة الماضية على هامش ندوة في لندن تحدث فيها السيد يوسف الشيرازي، وزير التنمية والصناعة السابق، الوضع في البحرين بأنه يدعو للقلق الكبير. وأبدى استغرابه من حالة اللامبالاة التي تسود أوساط من يسميهم «أصفاء البحرين» واصفاً البحرين في الوقت الحاضر بأنها «كأسفينة التي تتقاذفها الأمواج من كل مكان وهي بدون ريان يوجهها إلى ساحل الأمان». ووصف سياسة إبعاد المواطنين التي تمارسها الحكومة تجاه مواطنيها بأنها «غبية للغاية» وقال أن أحداً لا يستطيع منع هؤلاء المعارضين القبعين عن بلدهم من التحدث حول الأوضاع التي يعانون منها. وأضاف قائلاً: «كنت اعتقد حتى وقت قريب أن آيان هندرسون رجل حكيم نظراً لعمره المتقدم وتجربته الطويلة، إلا أن ثقتي فيه تغيرت جوهرياً».

٢٥ فبراير

● تزال منطقة السنابس وجنحفس والذية محاصرة منذ أربعة أيام. وقد أحكم الحصار الليلة الماضية حيث طوقت قوات الشعب والقوات الخاصة التابعة للجيش المنطقة من جميع الجهات وفرضت على الداخلين والخارجين منها تفتيشاً وإهانة بدون أي مبرر. وفي الساعة الحادية عشرة من الليلة الماضية خرجت مسيرتان كبيرتان في كل من السنابس والذية المتجاورتين طالباً للشركون فيها بأعادة العمل بالنسور وإطلاق سراح السجناء السياسيين. واعتدت قوات الشعب على المتظاهرين الذين كانوا يعبرون عن مطالبهم بأسلوب سلمي متحضر. واستعملت الغازات المسيلة للدموع والخائفة والرصاص المطاطي. وفي الوقت نفسه قامت بأغلاق شارع البديع ما بين اشارات منطقة الفول حتى حوار عبد الكريم. وأقامت حواجز للتفتيش في نقاط عديدة. وكان آيان هندرسون، الضابط البريطاني السني، الصيت، قد أمر باستباحة منطقة السنابس قبل ليلتين حيث قامت قواته بالاعتداء على المنازل والحرمات وأحدثت نماراً كبيراً في الممتلكات بالإضافة إلى السرقات والسلب والنهب. ومارس المعتدون أبشع الإهانات والتعذيب بحق العائلات العنية. فمثلاً اعتدت قوات الشعب على منزل عبد الله عيسى مكيبس وأجبر على النظر إلى أولاده الستة وهم موقوفون وجوههم إلى الجدار، وأنهار الجالسون عليهم بالضرب حتى سقطوا جميعاً إلى الأرض والدماء تسيل من جوارحهم. وحدث الأمر نفسه مع عائلة عبد الحسين الجبان المعروف أيضاً بالملأ جعفر. وهناك قصص كثيرة من هذا النوع تعكس مدى الوحشية التي يتعامل بها نظام آل خليفة مع شعب البحرين. وقال أحد المواطنين في اتصال هاتفي: «هجمت قوات الشعب على منزلنا في منطقة السنابس الليلة الماضية بعد أن تم تحصين أبوابه الخارجية والداخلية وألقت محتوياته. وكان في المنزل آنذاك والفتي وزوجتي وأطفالي الأربعة حيث تم تزويجهم وتهديدهم بالرجوع إليهم مرة ثانية. هذه القصص تعكس مدى ما يتعرض له منطقة السنابس والمناطق المجاورة من أرباب لا يوصف. واعتقل عدد كبير من أبناء المنطقة عرف من بينهم جاسم وعقيل وفاضل الشراخ. وياسر مكي العصفور وجهاد وابنه، ومحمود مكي علي طريف وأخته علي ومعين ومنذر، وطويي السيد خضر، ١٩ عاماً، وإبراهيم السيد خضر، ١٧ عاماً والسيد محمود الشراخات، ١٦ عاماً، ومهدي عباس مروه، ١٥ عاماً، وجعفر مروه، ٢٢ عاماً. واعتقل من عائلة عمران ثمانية أشخاص، واعتقل اثنان من أولاد عبد علي ملا جعفر. وضرب إبراهيم ومحمود أبناء عبد الحسين حميدان أمام عائلتهما ونقلوا إلى المستشفى. واعتدي على منزل فاضل رضي وضرب فاضل ضرباً مبرحاً أمام عائلته وأهينت العائلة أمامه ثم اعتقل.

● واستدعت قوات الشعب وحدة السيطرة على المتفجرات بوزارة الداخلية للحضور إلى منطقة كرانة، حيث استقبل في شارع الفخيل من أحد رجال الشرطة اسمه فؤاد وقاموا بتفتيك العبوة. وحدثت مصاصمات في منطقة السهلة أيضاً، فيما انتشر ٦٠٠ من قوات الشعب في منطقة السنابس والذية وأصلي. وفي الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم الخميس تحركت وحدة عسكرية من قاعدة الهلمة باتجاه منطقة الرفاع.

● وتكررت الأنباء أن علي الفنام وهو أحد المواطنين الأربعة الذين أبعثت الحكومة أنهم قاموا بالتفجيرات كان قد اعتقل بعد أن رفض أن يبيع بعض الحاجات إلى إحدى الجاسوسات من برانته بمنطة سترية. وقتها اعتقل أربعة أشخاص وقال جهاز الأمن لعائلته أنه يسوف يطلق سراحه بعد يومين ثم اتهموا بالتفجير. وقد سمع دوي انفجارات أسطوانات الغاز في منطقة سترية صباح أمس، وفي باويرا الليلة قبل الماضية. وحدثت مواجهات في منطقتي عالي وبوري الليلة قبل الماضية.

● وقد احترقت الليلة الماضية سيارتان في موقف سيارات تابع لمؤسسة «الأيام» التي تملكها وزارة الإعلام البحرينية. وتبين أن أحدهما هي سيارة نبيل الصمر، رئيس تحرير جريدة «الأيام» الرسمية. ولم يصب أحد بالذى، كما لم تعرف الجهة التي قامت بعملية الحرق.

الذين استشهدوا برصاص الشرطة أو تحت التعذيب الوحشي، فاعتدت قوات الشعب والأمن على القباير واعتقلت عدداً كبيراً من المواطنين. فمثلاً اعتقل ٢٦ شخصاً من مقبرة بني جمرة وحدها. وشوهت الباصات وهي تنقل الناس مرتين الثياب السوداء تعبيراً عن حادانهم. واكتضت مقابر الشهداء بالزائرين.

● وبدا واضحا الحداد الذي شمل جميع مناطق البحرين بما فيها مدينة حمد، حيث اقتصر الناس على الصلاة فقط ولم يفتحوا مجالسهم لاستقبال المهنتين بالعيد كما هي العادة كل عام. وغطت الشعارات الجدران بكثافة معبرة عن المطالب العادلة ومتضامنة مع المعتقلين. ورفعت في بعض المناطق الأعلام السوداء في الشوارع والمنازل. واعتدت قوات الشعب على منطقة «أبو صبيح» بتراسة متناهية وضربت عدداً كبيراً من الأهالي واعتقلت عدداً منهم. وحسب شهود عيان فإن المعتقلين كانوا يضررون بعشوائيه وهمجية، وذكروا أنهم رأوا شخصاً طاعناً في العمر وهو يسقط على الأرض من شدة الضرب والدماء تسيل منه بغزارة، وقد كسرت يده ولم يستطع الحراك. ووقيت تلك اللحظة محاصرة حتى كتابة هذا التقرير. وحدث الأمر نفسه في منطقة المالكية (جنوبي البلاد) منذ صباح أمس وحتى المساء بعد أن خرجت مسيرة سلمية تطالب بالإفراج عن السجناء. وقد اعتدت قوات الشعب على تلك المسيرة بإطلاق الغازات المسيلة للدموع والخائفة واستعملت الرصاص المطاطي واعتقلت عدداً كبيراً من شباهيها. وشوهت المصنعات وهي تحاصر المناطق بينما كانت الدبابات تجوب الشوارع، وما تزال أهداءها مرابطة عند باب القلعة بالنامة.

● وعلى صعيد آخر، شهدت فنادق البحرين ركوداً لم تشهده لـ ١٥ شهراً. هذا في الوقت الذي توجه فيه أبناء الخليج الذين كانوا يقضون عطلة العيد في البحرين إلى دبي التي امتلأت فنادقها تماماً، وشهد الكثير من السياح وهم نائمون في سياراتهم على شارع الكورنيش. وهناك توتر شديد في المنطقة بعد اكتشاف محاولة انقلابية في قطر أعلن عنها يوم أمس. وتشعر حكومة البحرين بحرج شديد بسبب ما يقال عن دور لها في تلك المؤامرة. وسبق أن هدد وزير دفاع آل خليفة بـ «مائة هرب ضد قطر من أجل جزيرة من جزر حوار». ويتردد أن عدداً من الضباط المنورين في المحاولة الانقلابية قد هرب إلى البحرين.

٢٢ فبراير

● قامت قوات الأمن بالاعتداء على منطقة سند، بجزيرة سترية، الساعة الثانية والنصف بعد ظهر اليوم بالتوقيت المحلي واعتقلت عدداً من الشباهي عرف من بينهم كل من محمد صالح، ١٨ عاماً، وخميس سوار، ١٨ عاماً، والسيد محمود شرف، ١٨ عاماً، وياسر بهر، ١٦ عاماً. وقد فرضت الحكومة حالة منع تجول غير معلنه الليلة الماضية في جميع مناطق البحرين تقريباً، ومنعت المواطنين من الخروج من منازلهم. وكانت هناك مسيرة كبيرة في منطقة سترية شارك فيها عدد كبير من المواطنين. وبعد أن اعتدت عليها قوات الشعب بدأ بعض المتظاهرين في تفجير أسطوانات الغاز بشكل مكثف، وكان دوي الانفجارات مسموعاً في كل مكان.

● واستمرت المواجهات طوال أمس واللييلة الماضية في مناطق عديدة من البلاد، حيث أصبر المواطنين على التظاهر للمطالبة بأعادة العمل بالنسور وإطلاق سراح السجناء، بينما أمعتت قوات الشعب في قمعهم بكل ما لديها من وسائل. وكانت هناك مواجهات في منطقة الدراز استمرت حتى الساعات الأولى من صباح اليوم. وسمع دوي انفجار أسطوانات الغاز في المنطقة، الأمر الذي أربع قوات الشعب وسمعت انفجارات أخرى في منطقة الذية كان أحدها قوياً جداً. وحدث الأمر نفسه في منطقة بني جمرة يوم أمس حيث كانت مشاعر المواطنين هائجة بسبب اعتداء قوات الشعب في اليوم السابق (يوم عيد الفطر) على المواطنين الذين ذهبوا إلى المقبرة لقراءة الفاتحة على أرواح شهداء الانتفاضة. واستمرت احتجاجات المواطنين ضد تلك الإجراءات التعسفية، ويتوقع استمرارها حتى تحقيق المطالب. وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات في كل مناطق البلاد، حيث استعملت قوات الأمن أساليب وحشية لاقتحام المنازل، ومارست الاعتقال العشوائي بشكل واسع.

● ونزلت قوات الشعب يوم أمس إلى منطقة السنابس واعتدت على كل من كان يرتدي الملابس السوداء، وذلك بعد أن انتشع الجميع بالسواد يوم العيد للتضامن مع المعتقلين وأظهر الحزن على الشهداء. وتكررت عمليات الاعتداء في مناطق كثيرة، الأمر الذي يكرس يوماً بعد آخر ردة الفعل الشعبية الغاضبة ضد نظام آل خليفة.

● واستمر الحصار مفروضاً على منطقة أبو صييع ليوم الثالث على التوالي بعد أن شهدت ليلتين صاخبتين بالمسيرات والمواجهات وانفجارات أسطوانات الغاز. وصبت الحكومة غضبها الشديد على تلك المنطقة واعتقلت الكثير من شباهيها وفرضت ما يشبه الأحكام العرفية عليها.

● ونظراً للأوضاع الأمنية المتداعية بسبب تصرفات قوات الشعب، فقد فرضت قوات الأمن على كافة الأماكن التي يترابها المواطنون تفتيشاً دقيقاً. وتعرض المواطنون الذين ذهبوا لمشاهدة مسرحية كويتية عرضت أيام العيد بمركز المعارض بالنامة إلى تفتيش دقيق ومعاملة سيئة على أيدي رجال الأمن المنجعين بالسلاح. ووصف أحد الذين تعرضوا لذلك شعورهم بالهانة على أيدي المرتزقة الأجانب الذين لا يتقنون العربية الذين قاموا بتفتيش الرجال والنساء بإساليب ينقصها الأدب واللباقة. وتكرر الأمر نفسه لزوار متحف البحرين بالعاصمة.

● وأكد شهود عيان أن المسيرة التي خرجت قبل ليلتين في منطقة البير وأجبتها قوات الشعب واستعملت الغازات الخائفة والخيفية الحية لمواجهة المتظاهرين الذين كانوا يرفعون شعاراتهم بشكل سلمي. واعتقلت قوات الشعب عدداً كبيراً من سكان المنطقة.

● هذا وما تزال قوات الشعب ووحدات من الجيش متمركزة في سوق النامة تحسباً لانفجار الغضب الشعبي في صورة تظاهرات ضد استمرار القمع. ووصف أحد المواطنين الوضع في العاصمة بأنه يؤكد قلق الحكومة وخوفها من أبناء الشعب، وفي الوقت نفسه استمرار رفضها الحوار والتفاهم. وأضاف قائلاً أنه يعتقد أن الحكومة إنما تضر نفسها بهذه الأساليب. وقال أن سوق الذهب بالعاصمة شهدت على وجه الخصوص حضوراً مكثفاً طوال الأيام الثلاثة الأخيرة.

● هذا وما تزال الصحافة الكويتية تتعامل مع قضية شعب البحرين بطريقتين مختلفتين: أولاهما تدعو حكومة البحرين إلى التمتع والتفاهم مع شعبها والاستجابة للمطالب العادلة، والأخرى تقر أعمال القمع الحكومية وتدافع عن وجود آيان هندرسون في البحرين وتبقر قتل الأبرياء، وغير متمسكة للمطالب الدستورية. وقد علق الدكتور أحمد الفطيف، وهو الذي كان عضواً في كل برلمانات الكويت منذ العام ١٩٦١ ومن المدافعين عن شعب البحرين على الاتجاه الآخر بقوله: «إذا لم يكونوا مؤمنين بالديمقراطية فلماذا يوشحون أنفسهم في الانتخبات؟ هذا وقد لقي تصريح ولي العهد الكويتي في مؤتمره الصحافي يوم السبت الماضي استمسان شعب البحرين لأنه دعا حكومة البحرين إلى الحوار وقال أنه لن يكون هناك منتصر في الأزمة القائمة.

● ومن جهة أخرى استنكرت أوساط بحرينية كثيرة تأمر آل خليفة ضد حكومة قطر واعتبرت

كيف يصبح السكوت على الظلم حالة مقبولة؟

ما هو افضل؟ ما معنى ان تصاب امه بالعقم والصمم والبكم في عصر صراع الحضارات؟ ام كيف يصبح السكوت على الظلم والاستبداد حالة مقبولة، وكيف يطبق انسان الصمت على ما يجري حتى ليبدو ان ما يحدث يحظى بمباركة كل مثقف او صاحب قلم في هذه الامه؟

عشت ليالي شهر رمضان وایامه وانا قلق على وضع شعبي خصوصاً وانا اسمع ان الحكومة قد مدتت بانزال الجيش الى الشوارع ليحسم الموقف بصورة نهائية. كان المعتقلون يردون السجن كل يوم بدون انقطاع. لم يكن هناك مجال للنوم برغم ما قد يتصوره البعض. فما ان يتأهبنا النعاس بعد منتصف الليل حتى يبدأ صراخ المعتدين والسياط تلثوي على اجسادهم. لقد اصر هندرسون وجلاوزته على الامعان في اذناء الشعب، وقرروا ان تبدأ الاعتقالات بعد منتصف الليل لارهاب العائلات ومنعها من العبادة الهائلة او النوم الهائلي. لم تتوقف قوافل المعتقلين طوال الشهر المبارك، ولم تكن نعلم ما القصة، الا عندما جيء بطفل لم يتجاوز الثانية عشرة من العمر الى زنزانتنا. كان الطفل يرتعش خوفاً وجوعاً لانه اخذ من بين والديه وهو صائم في منتصف نهار اليوم السابق وبقي بين ايدي الجلادين بقية اليوم وحتى الساعة الرابعة صباحاً.

وعندما رمي داخل الزنزانة كان يتنفس بصعوبة بالغه وثيابه ملطخة بالدماء والدماء المتجلطة على يديه ورجليه تؤكد انه علق فترة طويلة لاجباره على التوقيع على ما يريدونه، الا انه رفض الحديث معهم فازداد غضب فليفل الذي رأى ان طفلاً صغيراً يتحداه ويستقبل ضرباته بقلب كالحديد. وكانوا كلما اشبهوه ضرباً ازداد صمته حتى خيل اليهم انه اصيب في عقله، فصرخ في وجهه فليفل قائلاً: قل كلمة واحدة ... قل «اه» مرة واحدة ... ثم تمت مع نفسه قائلاً: اتكلم مع حجر؟ اعذب صخرة؟

حالة الصمود اذهلت الجلادين

اكثرت من عام مر علي وانا بين هذه الجدران الاربعة، ولا أدبى سرا اذا قلت ان شعوري ينتاباني بين الصين والآخر: شعور بالرغبة في الخروج على وجه السرعة من هذا العذاب خصوصاً وان العمر يتقدم بي وانا بدون زواج او عمل، وآخر يدفعني للاستبسال والصمود واطهار القوة والتجلد امام المعتدين. انه شعور اغلب السجناء الذين تكتظ بهم الزنزانات، ولكنه مفهوم ومبرر. وحتى الآن لم ألق بواحد من المعتقلين يدي استعداداً للتراجع شعرة واحدة عن مبادئه او يساوم عليها. رأيت بعيني معاصم اطفال صغار وهي تنزف دماً بينما يزيدهم سيل الدماء اصراراً على الصمود والاستعلاء على المرتزقة والجلادين. وما اكثر ما ابصرت وانا انظر من كوة باب الزنزانة شيوخاً يسحبون والدماً تطعي ثيابهم التي استحالت حمراء قانية، فأعلم انهم قد جاؤوا من وجبة تعذيب على ايدي عادل فليفل او خالد الوزان. رأيت اطفالاً يسحبون وثيابهم مزقة وقرواحم خائفة وهم يقادون كالنشاء الى زنزاناتهم بعد ساعات من التعليق والضرب والامانات. ورأيت اجساداً يحملها الجلادون الغلاظ ويرمونهم داخل الزنزانة واصحابها بين الموت والحياة. عام كامل مر علي وانا ارى من المشاهد ما لا يصدق احد حتى لكنتني اعيش حلماً طويلاً او كابوساً ثقيلًا.

ويكفي المرء من العذاب ان يرى هذه المشاهد كل يوم وهو غير قادر على تقديم مساعدة الى اي من أولئك المعتدين. لم افقه بعد ماذا يريد الجلادون من ضرب طفل يافع لا يتجاوز عمره العاشرة، ولا أستطيع فهم دافع خالد الوزان وهو يعتدي جنسياً على المعتقلين. ولطالما قلت لنفسني: هيهات ان اراجع خطوة عن طريقي ما دام هؤلاء يحكموننا بهذه الاساليب الدينية. عار على امتي ان يعذب ابنائهم على ايدي هذه الحالة من البشر وتظل ساكنة وكان الامر لا يعنيها. الصمت ... هذا الداء الكبير الذي ابتليت به امتي متى ينتهي؟ متى ترتفع الاصوات المطالبة بالتغيير الى

تقدم.. تقدم

تقدم ... تقدم
برغم القيود ... تقدم
بغير سلاح ... تقدم
سلاحك شيء
جديد جديد
كجرح الشهيد
ونصرك حق محتم

سلاحك اخري عتاة الجنود
وحلم صوتك لك السند
رعد ثلثها تدري رعد
تصب الويال على الظلم والغم

تقدم ... تقدم
برغم القيود ... تقدم
بغير سلاح ... تقدم
سلاحك شيء
جديد جديد
كجرح الشهيد
ونصرك حق محتم

سبلان ليل الاسي بارتحال
وياتي الصباح غدا لا محال
ويكسو الضياء ريع اوال
وتكسى الروابي وردا وتغم

تقدم ... تقدم
برغم القيود ... تقدم
بغير سلاح ... تقدم
سلاحك شيء
جديد جديد
كجرح الشهيد
ونصرك حق محتم

شمخت فهايت عليك الخطوب
وحققت منيا وحلم القلوب
ومجدا تتوق اليه القلوب
سلام عليك فأت اللطم

من خلال السجن والمواقف البطولية والاطروحات الإنسانية والكتابات الصحافية. لقد سقطت الحجة الحكومية ومعه كل ما يسطره عملاؤها لتبرير سياسات الارهاب التي تمارسها.

في ضوء ما تقدم يتضح ان المواجهة بين الشعب والحكومة مستمرة الى حين. واذا كانت حكومة البحرين مستمرة في البحث عن شماعه خارجية تلقى عليها تبعات سياساتها الفاشلة فانها قد اصبحت متورطة بشكل مباشر في اعمال كانت تقوم الاخرين بالقيام بها ضدها. وجاء كشف المحاولة الانقلابية في قطر الشهر الماضي ليحاصر ال خليفة وليجعلهم متهمين في تلك المؤامرة ويضعهم وجها لوجه امام نظام خليجي اقوى عودا واكثر شجاعة وانفتاحا. صحيح انهم يفعلون كثيرا على الدعم السعودي الا ان هذا الدعم اصبح غير متوفر بسهولة بسبب الوضع الداخلي في السعودية. وجاء الاعلان عن عودة الملك فهد الى ممارسة الحكم ليؤكد وجود خلافات داخلية كبيرة بين ولي العهد ووزير الدفاع الى درجة التهديد بالتقاتل من اجل المواقع. صحيح ان حكومة البحرين كثيرا ما توشي بوجود ضغوط خارجية تمنعها من الاستجابة لمطالب المعارضة الا ان المظلمين على الامور يدركون ان المشكلة تكمن في ال خليفة وليس في اية جهة اخرى. وهناك تصميم شعبي هذه المرة على الاستمرار في المطالب حتى تتحقق مهمات كلف الامر. وقد قررت المعارضة بذل كل ما في امكانها لايبصال الرسالة قوية وواضحة ومججلة في اذهان الحكومة بانها ليس هناك مجال للاتفاف على هذه المطالب وانها مصممة على مواجهة ال خليفة بدون حدود. وقد اكدت تطورات الشهر الماضي ان الوقت قد حان لمن تربطه بال خليفة علاقة ومن هو حريص على مصلحة البحرين وامن الخليج ان يمارس ما لديه من ضغوط لاقتناعهم بضرورة الحوار مع الشعب من اجل التوصل الى صيغ لتحقيق المطالب وبدء العمل بنسبوت البلاد. فالبديل هو استمرار التوتر ليس في البحرين فحسب بل في كل الخليج.

الشعب يزلزل الأرض تحت اقدام آل خليفة - التقدمة من ص ١

مسيرات. وراهنّت الحكومة على قدرتها على ضبط الامور في حال تخفيفه في السجن. والواضح ان هذا الرهان اصبحت خاسرا تماما وان الشارع البحريني اصبحت يصنع قراره بنفسه وان ظلم الحكومة قد دفع بالوضع الى حالة من العنف المرشحة للتصاعد. وفي هذه المرة فان احدا لن يلوم الشعب بعد ان استنفذ كافة الوسائل السلمية لاقتال آل خليفة بالاستماع الى منطق الحق والهدوء وتلبية المطالب الشعبية العادلة.

واستمرت الحكومة في تصرفاتها غير الحكيمة. فلم تكتف باعتقال الشيخ الجمري واخوته، بل اعتقلت المحامي المعروف احمد الشعلان مبررة اعتقاله باسباب تافهة افادت حركة المعارضة كثيرا. فمن في الخليج لا يعرف الشعلان، ذلك الكاتب المعروف والفكر والمخلف؟ ومن الذي يصدق انه حرض على التخريب وشارك في تنفيذه وهدد امن الدولة؟ فهذا الرجل الذي قضى اكثر من نصف عمره ما بين السجون والمنافي علمته تجارب الحياة ان يكون معارضا بمنطق ومواجهة بحكمة وناشطاً بهدوء. لقد ضحك حتى اصدقاء آل خليفة عندما برزوا اعتقال الرجل بهذه المبررات الضعيفة. واسقط في ايديهم ولم يستطيع اي منهم تكرار كلام السلطة لتبرير الاعتقال. وفهم الكثيرون ضعف الموقف الحكومي وادركوا سياسة الكذب والافتراء التي تتبعها الحكومة لتبرير تعسفها. وما يصدق على الشعلان يصدق على الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين وغيرهما من رجال الانتفاضة. وبعثت الشعلان خسرت الحكومة اكبر ورقة كانت تستعملها لخداع الناس، وهي الجانب المذهبي الذي كثرته في كل بياناتها ووسائل اعلامها. فالشعلان لا ينتمي للمذهب الشيعي او الاتجاه الاسلامي، بل هو شخصية وطنية مرموقة عرفها القريب والبعيد